مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٤١

الجمعة، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليغويلا	(بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

افتتحت الجلسة الساعة ٣٠/١١

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا، والأردن، وباكستان، وتونس، ورواندا، والجزائر، وجيبوتي، وسوازيلند، وغينيا، وكينيا، والمغرب، والهند، يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل **السيد اتيفا** (إثيوبيا)، **والسيد أبو نعمة** (الأردن)، **والسيد كمال** (باكستان)، **والسيد عبد الله** (تونس)، **والسيد باكوراموتسا** (رواندا)، **والسيد لعممرا** (الجزائر)، **والسيد دوراني** (جيبوتي)، **والسيد دلاميني** (سوازيلند)، **والسيدة كمارا** (غينيا)، **والسيد أوادي** (كينيا)، **والسيد سنوسي** (المغرب)، **والسيد شاه** (الهند)، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

السيد فيراريـن (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتضم بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا أصواتها إلى هذا البيان.

نود أولا أن نشيد برئيس مجلس الأمن على تعيينه موعدا لانعقاد هذه الجلسة، المفتوحة، التي ستساعد في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مركزا على الحالة في الصومال. ونأمل أن تصل الرسالة التي لا لبس فيها التي ستسفر عنها جلسة اليوم إلى الصومال وأن يسمعها زعماء البلد، الذين يتحملون المسؤولية عن الحالة الراهنة، حالة الارتباك والفوضى التي أصبحت سمة للصومال - أو بالأحرى ما تبقى منها.

لقد أصبح العالم مكانا أصغر بفضل الابتكارات التكنولوجية الخارقة التي قصرت المسافات بين الأمم وزادت من التفاهم المتبادل فيما بين الشعوب. وبالرغم من هذا التقدم، يبدو أن الصومال يسير في الاتجاه المعاكس، وأخذ يتراجع ببطء في اتجاه التخلف السياسي والاجتماعي الذي كنا نأمل بأنه أصبح شيئا من الماضي. وهذا الركن من أفريقيا غارقا في نضال سياسي يبدو أنه لا نهاية له وعناصره الأساسية تتمثل في التنافسات بين الأفراد والعشائر، وقطع الطرق واستخدام العنف. ويجري هذا كله بينما يُترك السكان يواجهون معاناتهم.

وإن الصومال اليوم بلد ليس فيه أي أثر للسلطة المركزية. والأمين العام، في المقدمة التي كتبت بـ "كتاب أزرق" صدر مؤخرا بعنوان "الأمم المتحدة والصومال ١٩٩٢-١٩٩٦"، يسترعي النظر إلى مفهوم ما يسمى بالدولة الفاشلة. ويؤكد على أن البلد الذي فقد حكومته إنما يعرض للخطر مكانه بوصفه عضوا في المجتمع الدولي. فالافتقار إلى حكومة تمثيلية يمنع الصومال، من جملة أمور أخرى، من الاستفادة من التمويل الذي توفره اتفاقية لومي. ويجعل من المستحيل تنفيذ أية خطة لإنعاش الصناعة والزراعة والعناية العلمية بالحيوانات الداجنة. ويمنع أيضا ايصال المساعدات الإنسانية على نطاق أوسع.

ومنذ ما يقرب من العام حتى اليوم، تم إنهاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وراح ضحية هذه العملية ١٣٧ فردا من قوات حفظ السلام فضلا عن العديد من العاملين في مجال الإغاثة. ومنذ ذلك الحين،

استمر الموت العنيف يحصد أرواح الموظفين الدوليين، مما أدى إلى خفض عمليات المساعدة الإنسانية إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن الحالة السياسية في البلد لم تتغير. وإزاء خلفية استمرار الاقتتال بين أمراء الحرب ثمة حد لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي. وهنا نود أن نؤكد على أن أهداف الأمم المتحدة في الصومال قد تقوضت بشكل أساسي نتيجة عدم تحقيق أي تقدم في عملية السلام والمصالحة الوطنية، وبخاصة انعدام التعاون الكافي من جانب الأطراف الصومالية. وكما أعلن مجلس الأمن مرارا في الماضي فإن شعب الصومال وقادته هم الذين يتحملون المسؤولية الأولى عن المصالحة الوطنية واستعادة السلام. وتبدو الحالة حرجة خصوصا في العاصمة حيث يتفاقم النشاط الإجرامي المتزايد من جراء الإغلاق المتواصل للميناء والمطار، مما يؤدي إلى وقف النشاط التجاري.

وكما رأينا، فإن الحالة لا تدعو البتة إلى الاطمئنان، والأحوال الأمنية إنما تزداد سوءا. وهناك دلائل على احتمال التوسع في أنشطة العصابات المسلحة وتجدد القتال على نطاق واسع. وفي هذا السياق، ثمة خطر كبير، هو خطر وقوع تدهور تدريجي في الحالة الغذائية والصحية. وبدأنا فعلا بتلقي تقارير عن سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال، واحتمال تفشي وباء الكوليرا بصورة خطيرة.

ومما يقلق الاتحاد الأوروبي قلقا عميقا تصاعد أعمال العنف في الصومال التي يبدو ألا نهاية لها. وبينما نؤيد تمام التأييد النداء الذي أصدره مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير إلى قادة الصومال باستئناف مفاوضات السلام، فإننا نؤكد مجددا على التزام خط الحياد الدقيق تجاه مختلف الفصائل الصومالية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون بمقدور الصومال أن يشغل مكانه المناسب في المجتمع الدولي إلا إذا برزت حكومة تمثل تمثيلا حقيقيا كل العناصر الصومالية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي استمرار المكتب السياسي الصغير للصومال في نيروبي التابع للأمين العام، ومن السليم أن تكون الأمم المتحدة على استعداد، من خلال مساعيها الحميدة، للمساعدة في عملية المصالحة الوطنية إذا لاحت فرصة لذلك. إلا أن شاغلنا الأكبر هو الحالة الإنسانية للشعب، التي، بعيدا عن كاميرات التلفزيون، لم تعد "خبرا جديرا" بالنشر. وإن مسؤوليتنا تتمثل في إبقاء المجتمع الدولي يواصل تركيزه على البلد، لكي نحول دون اختفاء الصومال ليس فقط عن المسرح الدولي، بل كذلك عن جدول أعمالنا، والحؤول دون أن تصبح أرضا سائبة فعلا.

وبهذه الروح نؤكد مجددا على اقتناعنا بأن جهود الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي تبذل لمساعدة السكان المدنيين يجب متابعتها في إطار الحدود التي تسمح بها الحالة غير المستقرة. وأكدت بعثة للأمم المتحدة أوفدت مؤخرا الحاجة القصوى إلى مواصلة هذا الالتزام. ولكي يستمر هذا، ينبغي أن يكون بالإمكان التعويل على تجديد الدعم المالي من جانب المانحين. وفي هذا الصدد نؤكد مجددا تأكيدا قويا النداء الذي وجهه من قبل مجلس الأمن إلى الأطراف والفصائل الصومالية بأن تفتح بغير شروط الميناء الرئيسي في مقديشو ومرافق النقل الأخرى من أجل إتاحة المجال لوصول المساعدة الإنسانية.

إن الاتحاد الأوروبي، وهو أحد الأطراف الرئيسية التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، ينوى مواصلة السير على هذا الطريق. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ويشجعها على مواصلة جهودها لدعم عودة السلام والاستقرار إلى الصومال. وكما نعلم جميعا، فالأمل هو آخر ما يموت. واليوم نعبر عن أملنا بأن تتمكن نداءاتنا من أجل التهدئة من إحراز نتائج ملموسة بسرعة، وأن يتمكن الصومال أخيرا من العودة للعيش في ظروف أكثر إنسانية وكرامة.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على متابعتكم خلال رئاستكم هذه الفكرة الطيبة المتمثلة بعقد مداولات مفتوحة لمجلس الأمن، وفي ضوء تجربتنا في أعمال المجلس، يمكننا أن نقول إننا نجد أن من المثري جدا الاستماع إلى آراء الوفود غير الأعضاء في مختلف البنود المعروضة علينا. ونرى أن هذه ممارسة ينبغي للمجلس أن يوسعها ويعمقها بطريقة مناسبة.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها شيلي في مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال، فإن الادلاء ببياني سيستغرق بعض الوقت.

وبقراءة التقارير الأخيرة المقدمة من الأمين العام، يمكننا أن نتبين عدم وجود تقدم في الحالة في الصومال، التي لا تزال مبلبلة وباعثة على الاحباط. ومع ذلك أمكن تفادي الأسوأ - وهو نشوب حرب أهلية شاملة.

وأود أن أركز الجزء الأول من بياني على جانب حاسم بالنسبة لبلد له خلفية سياسية كخلفية الصومال. وأشير هنا إلى الحالة الإنسانية. والمشاكل الإنسانية تتفاوت من منطقة لمنطقة. وفي بعض القطاعات يمكن الاضطلاع بأنشطة البعثات الإنسانية بصعوبة أقل مما يحدث في القطاعات الأخرى.

ولكن بوجه عام، توجد مشاكل معقدة بصورة استثنائية. وقد بُلّغنا أن سوء التغذية بدأ يظهر مرة أخرى في أماكن كانت تبدو فيها دلائل مشجعة في السابق. والعامل الرئيسي في هذه الحالة هو عدم وجود قدرة شرائية، وعدم القدرة على الوصول إلى أسواق الغذاء. وفي الوقت ذاته تسبب عودة انتشار الكوليرا قلقا أساسيا. وهناك أكثر من ٨٠٠ ١ حالة سجلت في شهر شباط/فبراير وحده قد يكون لها صلة بمرض الكوليرا، وقد تأكد أن هذا المرض تسبب في حدوث ٢٣ حالة وفاة.

ومن الجدير بالذكر أن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إيلاء الاهتمام الواجب لمشاكل سوء التغذية والكوليرا ليست عدم وجود الأدوية، بل هي بالأحرى صعوبة نقل الأغذية والأدوية. وكما نعرف جميعا، فما زال ميناء مقديشو مغلقا. والافتقار العام إلى الأمن في البلد لا يجعل النقل البري مستصوبا؛ وهذا بالتالي يحتم اللجوء إلى النقل الجوي الذي يرفع تكلفة أية عملية ويزيد من صعوبتها إلى حد بعيد.

إلا أننا علمنا أن مختلف وكالات الأمم المتحدة ووكالات المنظمات الأخرى، الحكومية وغير الحكومية، ما زالت تتعاون بكل ما لديها من طاقة لتخفيف حدة آثار المشاكل التي تحيق بسكان الصومال. والصعوبات التي يواجهونها في هذا الصدد صعوبات هائلة، علاوة على انعدام الأمن في بعض أجزاء البلد، وتكاليف النقل وصعوباته، وانكماش الأموال المقدمة من المانحين لمختلف البرامج الإنسانية.

ويود وفد بلدي أن يردد الطلب الموجه إلينا من مختلف الوكالات بخصوص الحاجة الماسة إلى إعادة فتح ميناء مقديشو أمام شحنات المعونة الإنسانية. وإذا استمعت الفصائل المسيطرة على ميناء مقديشو إلى هذا الطلب، وإذا كانت مستعدة لإعادة فتحه حتى تتمكن الوكالات من تقديم المساعدة الإنسانية لأطفال تلك الفصائل ونسائها وشيوخها، فسيكون ذلك علامة أمل بالنسبة لمستقبل الصومال.

ويجدر بنا أن نشيد بكل الوكالات وبرامج المساعدة العاملة في الصومال: وكالات الأمم المتحدة ووكالات العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية التي تتواجد اليوم في الصومال بدافع من اقتناعها وشفقتها وإيمانها بالقضايا الإنسانية، في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وفي البيان الأخير الذي أدلى به رئيس المجلس بشأن هذا الموضوع، أكدنا على شجاعة وبسالة من يعملون اليوم في الصومال في مثل هذه الظروف الصعبة. ولكننا أشرنا أيضا إلى شيء أود أن أذكر به في هذه المناقشة. في تلك المناسبة - وفي البيان المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - قلنا:

"... يعتبر مجلس الأمن أن وصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق عامل حاسم في إقرار الأمن العام والاستقرار في الصومال." (S/PRST/1996/4)

وأود أن أؤكد على هذا لأن ما قلناه آنذاك يعني أن المهمة الإنسانية ليست مجرد قضية ذات قيمة، وليست مسألة تتعلق بإنقاذ الأرواح. فهي أيضا، في حالة مثل حالة الصومال، مهمة سياسية هامة، بقدر ما تتيح الحفاظ على درجة من الأمن والاستقرار اللذين لا تسمح بهما الأحوال السياسية السائدة في البلد. وأعتقد أنه من المهم للغاية أن مجلس الأمن اعترف بهذا الواجب الإنساني.

وفي البيان ذاته أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وحث جميع القادة السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال على العودة إلى عملية شاملة للتشاور والتفاوض بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي إلى إقامة حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة.

وربما يكون شهر ونصف شهر فترة غير كافية لتوقع نتائج. ولكن الحقيقة هي أننا يجب أن نذكر بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن قبل ما يقرب من العام، يوم ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥، حينما أشار المجلس إلى اتمام انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقد ناشد ذلك البيان أيضا الأطراف الصومالية أن تسعى إلى المصالحة الوطنية والإنعاش والتعمير؛ خدمة للسلام والأمن والتنمية. ونفس الشيء قيل في قرارات سابقة.

وحقيقة الأمر أن هذه النداءات التي وجهها المجتمع الدولي من خلال الجهاز السياسي الرئيسي للأمم المتحدة، لم تلق استجابة من قادة مختلف الفصائل الصومالية. وليس هناك شك بشأن الذين يتحملون المسؤولية عما يحدث اليوم في الصومال. إنهم قادة الفصائل والزعماء السياسيون العاجزون عن النظر فيما يتجاوز مصالحهم الشخصية ومطامحهم في السلطة، وعن تفضيل مصالح الشعب الصومالي عليها.

لماذا لا يستطيعون فهم نصيحة المجتمع الدولي بأن يبحثوا عن مخرج سلمي يتيح للصومال أن يولد من جديد؟

لم لا يفهمون الضرر الذي ما زالوا يلحقونه بسكان بلدهم ذاته بعرقلة تحرك الأشخاص والأغذية والأدوية بين مختلف مناطق نفوذهم؟

كيف يعجزون عن إدراك أنهم، بتماديهم في مواقفهم المتشددة وحرصهم على تحقيق المزيد من السيطرة الإقليمية، لا يخدمون إلا مصالحهم الشخصية ومصالح مجموعاتهم، التي تتعارض مع احتياجات الشعب الصومالي؟

إن المشكلة الأساسية في الصومال لا تتمثل في أنها كان يحكمها نظام من العشائر والعشائر الفرعية تم فرضه على أقسام الإدارة المركزية السابقة في البلد. فذلك النظام، إذا أدير على النحو السليم يمكن أن يوفر لأي بلد النظام والاستقرار. وليست المشكلة هي أن الصومال لا يتكيف مع الأنماط السياسية التقليدية التي اعتادتها معظم دول العالم. ولا هي عدم وجود حكومة مركزية، وهي حقيقة اعتدنا عليها، مع أنه يصعب علينا في بعض الأحيان أن نفهم أن بلدا مثل الصومال ليست له نفس خصائص البلدان الأخرى. ليست هذه هي المشكلة. فالصومال، بهياكله التاريخية التي تسبق عهد الاستعمار، يمكنه أن يحقق الاستقرار. والمشكلة هي أن القادة السياسيين لا يريدون العودة إلى أشكال الاستقرار السابقة، ولا أن يقبلوا الصيغ الحديثة، أي طرق العمل العصرية. إنهم يسعون إلى السلطة فحسب. وأعتقد أن من واجبنا أن نكون واضحين كل الوضوح في هذا الصدد، لأن المجتمع الدولي، في الصومال أكثر من أي بلد آخر، كان مستعدا للتعاون ولمساعدة قادة البلد أنفسهم على اتخاذ القرارات الواقعة على عاتقهم. فهذا ما يجعلهم قادة؛ وهذا ما يجعلهم يتولون دور قيادة فصائلهم.

وهكذا، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسجل في المحضر تقدير حكومة شيلي لجميع الخطوات التي اتخذها الأمين العام بخصوص الحالة في الصومال. ويحدونا الأمل أن يتسنى نقل المكتب السياسي من نيروبي إلى مقديشو بأسرع ما يمكن.

هذه الاجتماعات التي نعقدها الآن، وهذه المناقشات التوجيهية المفتوحة، تفيد كثيرا في تعزيز عمل المجلس في المستقبل. وسيكون من مصلحتنا جميعا أن يقوم مجلس الأمن، في الوقت المناسب، بصياغة ما أعرب عنه في مناقشة اليوم في شكل بيان أو قرار أو مبادرة أخرى من نوع ما، حتى نظل مواكبين للأحداث في الصومال، ونكون مستعدين لمساعدة ذلك البلد على العودة إلى الحياة الطبيعية، ومساعدة شعبه، وبخاصة القادة الذين يقفون اليوم عقبة أمام التوصل إلى اتفاق، على أن ينعموا من جديد براحة البال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسالتين من ممثلي أوغندا وزمبابوي يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موكاسا - صالي (أوغندا)، والسيد سنغوي (زمبابوي) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في مستهل كلمته أن يعبر عن ارتياحه إزاء عقد مجلس الأمن لهذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الصومال من أجل استكشاف كل الخيارات التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها لتشجيع عملية المصالحة الوطنية ومعالجة الحالة المأساوية في ذلك البلد. وإننا نرى أن هذا الاجتماع يكتسب أهمية بالغة في ضوء عدم تحقيق أي تقدم في الحالة السياسية والظروف الأمنية والإنسانية المتدهورة. ولهذا، يحدونا وطيد الأمل في أن تؤدي مداولاتنا اليوم الى اتخاذ إجراءات فعالة لتشجيع وتسهيل إقامة بيئة مؤاتية لحل سلمي لهذه الأزمة.

ولا يزال وفد اندونيسيا يشعر بالقلق إزاء حالة الركود الموهن في الصومال واستمرار الصراع بين مختلف الفصائل. ولئن كان من الصحيح أنه تم تجنب اندلاع حرب أهلية شاملة فإن الحالة في الواقع تتسم بعدم الاستقرار السياسي، والصراع بين القبائل وقطع الطرق، والخروج العام على القانون. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الإبقاء على الوضع الراهن لا يمكن أن يؤدي إلا الى اتساع نطاق الأعمال القتالية بما يترتب عليها من آثار شديدة.

ولا يزال عجز جميع قادة الفصائل عن صياغة مبادرات سياسية شاملة لتحقيق المصالحة الوطنية يسبب عواقب وخيمة لشعب الصومال. وبالإضافة الى ذلك، كان لهذا المناخ غير المستقر باستمرار أثر شديد على جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية الملحة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام. ولذلك نعتقد أن من الملح والهام أن تستفيد جميع الفصائل الصومالية - وخاصة قادتها - من جميع الوسائل المتاحة لها للبدء في عملية للتشاور عريضة القاعدة، على أوسع نطاق ممكن من المشاركة، بغية تجنب حدوث أي تدهور جديد في الحالة.

إننا ندعو جميع الأطراف الى العمل بإخلاص تحقيقا لهذا الغرض عن طريق التوصل الى حلول توفيقية حقيقية تعبر عن احتياجات وطموحات شعب الصومال بأسره بدلا من مصالحهم الأنانية الضيقة. ويلاحظ وفدي أن تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي تقدما مؤخرا بعدة مقترحات للبدء بعملية المصالحة والحوار. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أن إسهامهما في تحقيق سلم شامل لن يكون كافيا ما داما قد اختارا اتباع سبل مستقلة صوب السلام.

وعلى الرغم من ذلك، يعتقد وفدي أيضا أن استجابة المجتمع الدولي سيكون لها أثر عميق على عملية السلام. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم - كما ورد في قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤) وذكر بوضوح في بيان رئيس المجلس الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/4) - إغراء التخلي عن الأزمة في الصومال. ولذلك فإننا نحث منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تواصل جهودها، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بحثا عن سلم دائم في الصومال.

ولذلك نعتقد أن من الضروري أن تواصل جميع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة البلدان المجاورة، تقديم الدعم لجميع الجهود الصومالية الرامية الى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية والإحجام عن أي إجراء من شأنه أن يؤدي الى تفاقم الصراع.

ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء الأوضاع الإنسانية القاسية التي تسبب الكثير من المعاناة لشعب الصومال. ومما يدعو الى القلق بوجه خاص أن نلاحظ عودة انتشار سوء التغذية والأمراض في المناطق التي أحرز فيها تقدم كبير في الماضي. ومن الملح والضروري من أجل تحسين هذه الحالة أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا مع المنظمات الإنسانية وموظفيها.

وفي هذا الصدد، ندعو الشعب الصومالي الى بذل قصارى جهده لمنع الأعمال المشينة التي يتعرض لها أفراد المنظمات الإنسانية من مضايقات وضرب واختطاف. وندعو أيضا وكالات الأمم المتحدة الى مضاعفة جهودها من أجل تحقيق كفاءة إدارية فتضع

إجراءات كفيلة بتخطي العراقيل البيروقراطية كيما يمكن تسريع عملية تقديم المساعدة الإنسانية.

وفضلا عن ذلك، ستزداد الحالة الإنسانية، في رأينا، تدهورا طوال بقاء الميناء الرئيسي لمقديشو مغلقا وما دام الأمن اللازم لحماية نقل المواد الإنسانية غير متوفر.

ويعتقد وفدي أن هناك حاجة ملحة الى أن يبحث المجتمع الدولي عن مبادرات جديدة لكسر حالة الركود. وتحقيقا لهذه الغاية، يرى وفد اندونيسيا أن الوقت الآن مناسب لاستكشاف طائفة واسعة من الخيارات التي من شأنها أن تتيح استجابات فورية وطويلة الأمد.

وأحد هذه الخيارات المتاحة رفع مستوى مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال ونقله الى الصومال بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ويتولى رئاسة المكتب موظف مقيم برتبة عالية لا يقتصر عمله على تزويد المجلس بتقييمات دقيقة وفي الوقت المناسب لما يحدث من تطورات فحسب بل أن يعمل أيضا كوسيط لمساعدة الأطراف الصومالية على التوصل الى مصالحة وطنية وتحقيق تسوية سلمية للصراع.

وبالإضافة الى ذلك، قد ينظر المجلس، عندما تسمح الظروف الأمنية، في إرسال بعثة الى الصومال، مشابهة للبعثة التي أرسلها في عام ١٩٩٤، ليكون المجلس في وضع أفضل للاستجابة بفعالية أكبر.

ويحدو وفد اندونيسيا الأمل في أن تؤدي الإجراءات التي اتخذها المجلس الى اتباع نهج شامل حقيقي تنجم عنه تسوية سياسية دائمة وبزوغ مجتمع مدني من جديد في الصومال. ومتى تحققت هذه الظروف سيمكن البدء بعملية التعمير والبناء بمساعدة المجتمع الدولي.

وسأختتم بياني بالتأكيد على أن شعب الصومال قد عانى بالفعل طويلا. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون نتيجة مداولاتنا اليوم إرسال رسالة واضحة الى جميع أطراف الصراع بأننا نطالبهم بالتوقف فورا عن جميع الأعمال القتالية والإحجام عن القيام بأية أنشطة قد تمنع عملية السلام من المضي قدما.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياحنا إزاء قرار مجلس الأمن بعقد هذا الاجتماع اليوم، المفتوح لكل من يرغب في المشاركة، من أجل إجراء تبادل للآراء حول الحالة في الصومال. ونحن نأمل أن تساعد هذه المناقشة، التي تعبر بجلاء عن الاهتمام الراسخ الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المشكلة، على إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة لاستعادة السلم والاستقرار في الصومال.

وما برحت روسيا تدعو باستمرار الى استخدام السبل السياسية لتسوية الأزمة الصومالية الداخلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة الإقليمية للصومال.

وقد أعربنا في مناسبات كثيرة عن قلقنا البالغ إزاء الصراع المستمر هناك ومعاناة الشعب الصومالي التي يعجز عنها الوصف. وللأسف، لا تزال الحالة في الصومال تتدهور باستمرار وتتحول، كما ذكر الأمين العام ببلاغة، الى "ركود موهن" (S/1996/42، الفقرة ٣٧). فالمواجهة العسكرية المستمرة بين قادة الفصائل الصومالية الرئيسية تعرقل جميع الجهود السياسية لتسوية الصراع وتزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل، وخاصة في المناطق التي اندلعت فيها أعمال القتال. وظهر أيضا تهديد متزايد بانتشار الأوبئة.

إننا نناشد الفصائل الصومالية بإلحاح أن تضمن سلامة وحرية حركة الأفراد العاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد الدوليين، وأن تفتح دون قيد أو شرط الميناء الرئيسي في مقديشو وغيره من مرافق النقل اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية.

وتوضح الأحداث التي وقعت في الصومال في السنوات الأخيرة، في ظل الحالة السياسية الداخلية المتميعة والأشكال الدائبة التغير للتحالفات العسكرية والسياسية، أن الأزمة في الصومال بدأت تصبح مستحكمة على نحو متزايد. فالحالة هناك مشحونة بالمواجهة، مع تعادل تقريبي للقوة بين الأطراف الرئيسية المتحاربة. والواقع أن هذا العامل وحده يجعل من الحماقة أن تحاول هذه الأطراف حل هذا الصراع باستخدام القوة.

ونحن نناشد كل القادة الصوماليين أن يمتنعوا عن استخدام العنف، وأن يضعوا مصالح بلدهم وشعبهم فوق طموحاتهم السياسية، وأن يستأنفوا على الفور عملية المشاورات والمفاوضات من أجل تحقيق المصالحة وإقامة حكومة وطنية على أساس عريض. ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الصومالي، يتطلب الاتفاق على الأساليب وتنشيط جهود الحفاظ على السلام التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الإقليمية والدول المجاورة والبلدان المعنية.

ونرى أنه من المهم التنسيق الوثيق بين جميع هذه الجهود. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتوخى الحياد بين جميع الفصائل الصومالية المتحاربة. ومن الأهمية بمكان تقيد جميع الدول تقيدا واضحا بالتزاماتها، بأن تحترم احتراما دقيقا حظر السلاح الكامل المفروض على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، وكذلك بأن تمتنع عن القيام بأية أعمال قد تزيد من تردي الحالة الصعبة القائمة بالفعل في ذلك البلد.

ويمكن أن تؤدي الأمم المتحدة أيضا دورا رئيسيا في تشجيع الأطراف الصومالية على السلام، وبخاصة عن طريق تنسيق جهود المجتمع الدولي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لسكان الصومال وتنفيذ برامج شتى. لانعاش وتنمية أكثر مناطق البلد استقرارا.

ونحن مقتنعون بأن الأمر في نهاية المطاف هو بيد القادة الصوماليين. فهم يتحملون المسؤولية الحاسمة عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام في بلدهم. ويتمثل واجبهم تجاه شعبهم في إبداء الإرادة السياسية - اللازمة من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، لتسهيل الممارسة الجديدة لمجلس الأمن بإجراء مناقشات مفتوحة حول القضايا الهامة المعروضة عليه. والعدد الكبير للبلدان التي قررت المشاركة في مناقشة اليوم يشهد على جدوى المناقشات المفتوحة.

إننا نشهد منذ فترة الحرب الأهلية وآثارها المدمرة من الناحية الإنسانية في الصومال.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال كثيرا ما تعرضت للانتقاد باعتبارها حققت فشلا ذريعا. ووفدي لا يشاطر هذا الرأي السلبي. ففي حين أن عملية الأمم المتحدة لم تنجح في حسم الصراع الداخلي وإعادة بناء الصومال، لا يمكن التهوين من شأن اسهامها في تجنب حدوث مجاعة على نطاق واسع. وجمهورية كوريا، باعتبارها أحد البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ما فتئت تتابع الحالة في الصومال بقلق واهتمام بالغين. ونعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع الشعب الصومالي.

ولقد تبين أن استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الصومال، بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أمر أساسي أيضا في المساعدة على تخفيف حدة المعاناة التي يتعرض لها الشعب الصومالي. ونحن نحيي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية على ما أبدته من التزام وتفان في جهودها للمساعدة الإنسانية لشعب الصومال في ظل ظروف بالغة الصعوبة. بيد أن تجربة مشاركة الأمم المتحدة في الصومال كشفت عن الحدود الفعلية لقدرة المجتمع الدولي على احتواء التبعات الإنسانية لدولة فاشلة، ليست لديها القدرة على أن تحكم نفسها بنفسها ولا الاستعداد للعمل وفقا للمساعدة الدولية.

ومن المحزن أن نلاحظ أن نهاية المأساة الصومالية لا تبدو قريبة المنال حتى الآن. وبعد عام من انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لا يزال الجمود السياسي مستمرا. ولا يزال سائدا هناك عدم الاستقرار والصراع بين العشائر وأعمال اللصوصية وانعدام القانون. ولا تزال المصالحة الوطنية بعيدة المنال، على الرغم من الجهود الشاقة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء ومختلف المنظمات الإقليمية، لتحقيق التقارب بين الفصائل الصومالية. ولا يزال البلد تتنازعه العشائر والفصائل المتناحرة.

وعلى الجبهة الإنسانية، تزداد الحالة سوءا أيضا. وتزعجنا الأنباء القائلة بأن إيصال الإمدادات الغذائية

والطبية يعوقه انعدام الأمن ومشاكل السوقيات الناجمة عن إغلاق ميناء مقديشو ومطارها، على الرغم من معاناة أعداد متزايدة من الأطفال من سوء التغذية وانتشار وباء الكوليرا. واحتمالات تحسن الحالة كئيبة.

ومن الشروط الأساسية لقيام المجتمع الدولي بأي دور ذي مغزى لصالح الشعب الصومالي توفر أمن وسلامة الموظفين الدوليين العاملين في الميدان. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء أنباء سوء المعاملة التي يتعرض لها الموظفون العاملون في مجال الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك أعمال المضايقة والضرب والاختطاف والقتل. إننا ندين بقوة أعمال العنف هذه، ونحث الفصائل الصومالية على التعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية تعاونا كاملا.

وفي حين أن استمرار الحالة الكئيبة في الصومال هو من صنع القادة الصوماليين، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك ببساطة شعب الصومال المسكين يواجه تقلبات الحياة التي جلبها عليه صراع فصائل قادته. والأمم المتحدة يجب أن تواصل القيام بدور نشط في الصومال. ومن هذا المنظور يود وفدي أن يقدم ملاحظاته بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع به فيما يتصل بالصومال.

أولا، يتعين على الأمم المتحدة أن ترصد على نحو أكبر الحالة الفعلية والتطورات السياسية في البلد. وفي هذا الشأن، مع تقديرنا لدور مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الذي يعمل من نيروبي، نشجع الأمين العام على أن ينقل هذا المكتب إلى مقديشو بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، حسبما اقترح سفير شيلي. وهذا من شأنه أن يسهل المهمتين الأساسيتين لجمع المعلومات والاتصال بالفصائل الصومالية، كما أنه طريقة معقولة لاظهار التزام الأمم المتحدة القوي بحل المشكلة الصومالية.

وثانيا، لا بد للأمم المتحدة أن تلعب دورا أساسيا في تسهيل وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية للصومال. فمن الأهمية القصوى ضمان وصول الموظفين الدوليين، دون عائق، إلى المناطق التي تحتاج حاجة عاجلة وماسة لجهود الإغاثة. وهذا يتضمن إعادة فتح ميناء مقديشو ومطارها، على الأقل بالنسبة للشحنات الإنسانية.

ويجب على مجلس الأمن أن يحذر الجنرال عيديد، على نحو واضح لا لبس فيه، من أن شروط الحصول على تأشيرات الدخول إلى البلد التي قرر أن يفرضها شروط غير مقبولة. كذلك ينبغي للمجلس أن يذكر جميع قادة الفصائل الصومالية بأنهم سيعتبرون مسؤولين شخصيا عن سلامة وأمن جميع الأفراد الدوليين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تلعب دورا أكثر نشاطا في تنسيق الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للصراع من خلال المصالحة الوطنية بين الفصائل المتحاربة في الصومال. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن نلاحظ المبادرات البناءة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي تحقيقا لهذه الغاية. ونشجع الأمين العام على أن يبني على هذه المبادرات ويبحث إمكانية عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الصومال، برعاية الأمم المتحدة وبتنسيق وثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية.

ورابعا، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على ضرورة أن يذكّر المجلس جميع الدول، خاصة الدول المجاورة للصومال، بالتزاماتها القانونية بأن تطبق حظرا عاما وكاملا على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، في امتثال كامل للقرار.

وفي الختام، دعوني أكرر اعتقادي بأن المسؤولية النهائية عن إحلال سلام واستقرار دائمين تقع على عاتق الزعماء الصوماليين أنفسهم. ولا يمكن للدور الذي يقوم به المجتمع الدولي أن ينجح إلا عندما يتحلى الزعماء الصوماليون بالإرادة السياسية وبالالتزام بتحقيق تسوية سياسية. ونحث جميع الفصائل الصومالية على أن ترتفع فوق مصالحها الضيقة وأن تتحرك نحو تحقيق المصالحة الوطنية حتى يتسنى للشعب الصومالي أن يعيش في سلام وازدهار.

ويأمل وفد بلدي في أن تقوم الأمانة العامة ومجلس الأمن في التصرف بمقتضى النتائج التي تخلص إليها هذه المناقشة المفتوحة ومتابعتها على النحو الواجب.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتركيز الانتباه مرة أخرى على موضوع الصومال، ونهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بغية السماح بتبادل كامل للآراء. ونعتقد أن هذه الجلسات العامة مفيدة للغاية.

لقد كرس المجلس في وقت من الأوقات اهتمامه يوميا تقريبا لموضوع الصومال. والولايات المتحدة تفخر بالجهود التي بذلتها في الصومال في ظل قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال. ولقد دخلت قوات الولايات المتحدة والقوات الحليفة إلى الصومال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بغية إنهاء مجاعة ذات أبعاد خرافية. فقد لقي مئات الآلاف من الناس حتفهم. وكانت حياة عدد أكبر من الناس في خطر. وأنهى التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة، المعروف بقوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة، المجاعة بسرعة، منقذا بذلك حياة آلاف الناس. وواصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال هذا العمل. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن جميع الصوماليين تقريبا، حتى أولئك الذين ينتقدون بشدة الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة فيما بعد في بلدهم، يعربون عن امتنانهم لتصدي المجتمع الدولي للمجاعة.

ولقد مر ما يزيد على عام واحد بقليل منذ انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الصومال يوم ٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وكنا نأمل في أن يبين الانسحاب للزعماء الصوماليين الحاجة إلى حل خلافاتهم. ونشعر بخيبة الأمل لفشلهم في إحراز أي تقدم يذكر نحو المصالحة السياسية الوطنية طوال العام الماضي. وعلى الرغم من أن الصومال شهد تراجعا حادا في القتال بين الفصائل طوال العام الماضي، فإن الآمال في إجراء مصالحة سياسية قد تضاءلت بفعل الاستيلاء في أيلول/سبتمبر الماضي على عاصمة مقاطعة اسمها بيدوا في وسط الصومال، وهي مدينة أصابتها المجاعة بشدة فكان ما يزيد على ٥٠٠ شخص يموتون كل يوم. وأصبحت بيدوا الغنية زراعيا منطقة تتمتع بقسط نسبي من السلام والاستقرار، وكان الاستيلاء عليها خطوة سياسية إلى الوراء. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح تقديم المساعدة إلى الصومال أمرا أكثر صعوبة للدول المانحة. وفيما يستمر الركود السياسي وتتواصل أعمال العنف، يجد مجتمع المانحين الدولي أن عليه أن يوجه موارده المحدودة، على نحو متزايد، إلى متلقين أكثر وعدا.

والصومال لايزال مكانا خطرا، لكن التنبؤات باستئناف الاقتتال على نطاق واسع بين الفصائل بمجرد انسحاب قوات حفظ السلام لم تتحقق. فثمة مناطق عديدة في البلد تعيش في سلام، وأنشأت إدارات محلية وظيفية، وإن كانت بدائية.

وإضافة إلى إنشاء سلطات محلية وظيفية في أنحاء عديدة من البلد، فإن التطور الآخر الأكثر وعدا في الصومال يتمثل في عودة ظهور اقتصاد القطاع الخاص. ومعظم التجارة في الصومال يجري على نطاق صغير: من قبيل المقاهي، ومحلات الخياطة، ومكاتب الاستيراد والتصدير الصغيرة، والتسويق الزراعي وما إلى ذلك. وانتعشت بعض الصادرات الرئيسية التي كانت مزدهرة قبل الحرب وظهرت قطاعات تستخدم تكنولوجيا جديدة.

وصادرات الماشية التي تمثل تاريخيا حوالي ثلثي حصيلة العملات الصعبة، بلغت أرقاما قياسية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على حد سواء. واستؤنفت صادرات الموز، وتحاول شركة "دول" من الولايات المتحدة الحصول على نصيب كبير من السوق في هذا القطاع. ويقوم عدد من الشركات المحلية والأجنبية بالصيد على ساحل الصومال وتصدير الأغذية البحرية ذات القيمة المرتفعة. وثمة أربع شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية، اثنتان منها لها شركاء من الولايات المتحدة، وتشغل نظم الهاتف الخلوي في الصومال.

وباختصار، يمضي النشاط الاقتصادي في الصومال قدما بفضل طبقة رجال الأعمال الصوماليين وعدد قليل من المستثمرين الأجانب الجريئين. بيد أن هذا النشاط الاقتصادي الخاص لا يسهم مساهمة تذكر في دعم الخدمات الاجتماعية. فالفقر لايزال يحول دون حصول العديدين على الأغذية في السوق. وخدمات الصحة والتعليم لا تزال إلى حد بعيد من اختصاص الوكالات الأجنبية للمساعدة الإنسانية التي تعجز عن الوصول إلى جميع السكان، ولا سيما الأطفال منهم.

وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تتصدى للشواغل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الصومالي الذي يعاني على أيدي قادة الفصائل اللامبالين. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتغذية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، ويبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن وسائل لمساعدة الفقراء في كسب المال الذي يمكّنهم من الحصول على الأغذية. وتجري مكافحة الكوليرا، كما يجري تخزين الأدوية والمواد الغذائية. ويجري كل هذا على الرغم من انعدام الأمن الذي يعوق الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية في أنحاء عديدة من الصومال. وما زال ميناء مقديشو مغلقا، حتى أمام شحنات إمدادات الإغاثة، الأمر الذي يضيف من التكلفة والوقت اللازمين لتلبية الاحتياجات العاجلة. ويجب الثناء على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ما أبدته من شجاعة ومثابرة وتفان في مساعدة الذين لا حول لهم، والذين لم يستطيعوا الاعتماد على قيادتهم المحلية من أجل توفير ضرورات الحياة الأساسية.

ولقد شاركت الولايات المتحدة في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة. فنحن لم نتخل عن الصومال ولا ننوي أن نفعل ذلك. وفي حين لا نعترف أو ندعم أية جماعة صومالية أو فصيل صومالي، فإننا لا نزال على اتصال بجميع الجماعات السياسية في البلد. ولقد بلغ ما قدمه برنامج المساعدة التابع للولايات المتحدة في العام المالي ١٩٩٥ ما مجموعه ٢٥ مليون دولار تقريبا. وسنواصل تقديم برنامجنا للمساعدة الذي تشكل الأغذية جزءا كبيرا منه. ونحن مطلعون على التقارير الأخيرة التي تفيد حدوث نقص في الأغذية وجفاف في الصومال. وتقوم الولايات المتحدة ومجتمع المانحين الدولي برصد حالة الأغذية عن كثب بغية الحيلولة دون حدوث مجاعة أخرى. وندعو الفصائل في الصومال أن تعيد فتح الميناء وأن تكفل بقاءه مفتوحا حتى يتسنى إيصال المساعدات.

وإننا نشاطر أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في حث الصوماليين على تشكيل حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة، وتتمتع بتأييد واسع النطاق بين جميع قطاعات السكان. وتبقى العقبة الرئيسية عدم رغبة زعماء الفصائل الرئيسية في تحقيق التسوية. ويجب على أصحاب النفوذ الصوماليون أنفسهم أن يتخذوا القرارات الصعبة المطلوبة من أجل تحقيق عملية مصالحة قابلة للبقاء.

ونطلب إلى جميع الفصائل الصومالية أن تنهي الانقسامات التي ألبت منطقة على منطقة وعشيرة على عشيرة. ويمكن لزعماء الصومال بل ويجب أن يفعلوا ما هو أفضل من هذا. ولا بد أن تكون لديهم الرؤيا كي يضربوا المثل على مساندة الصالح العام للشعب الصومالي.

السيد إيتل (**ألمانيا**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أذكر في البداية أن ألمانيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما انهار النظام العام في الصومال في عام ١٩٩١، وعندما عانى الشعب الصومالي من الاقتتال والمجاعة، وعندما فر ما يزيد على مليون صومالي إلى بلدان مجاورة، تحمّل المجتمع الدولي المسؤولية الملقاة على عاتقه. فأولا، حالت عملية "استعادة الأمل" بقيادة أمريكية دون زيادة التدهور. بعدئذ اتخذ مجلس الأمن قراره بشأن ولاية عملية عادية لحفظ السلام. فكانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أول عملية للأمم المتحدة أسهمت فيها ألمانيا بتقديم قوات نظامية على نطاق واسع. وتألفت الفرقة الألمانية مما يزيد على ٧٠٠ رجل.

وألمانيا لا تشاطر الرأي القائل بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كانت عملية فاشلة. ففي العديد من المناطق، تم تحقيق استقرار في الحالة. فأنقذ عشرات آلاف الناس من المجاعة. ومع ذلك، نعترف بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تتوصل إلى النجاح الذي كنا نرجوه لها. والسبب واضح، ألا وهو أن السلام والاستقرار في بلد ما يعتمدان في المقام الأول على القوات المتواجدة في ذلك البلد. وبدون تعاون جميع الفصائل في الصومال، لم يكن باستطاعة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تحقق الحل السياسي المنشود للصراع الداخلي. فتعين سحب عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال.

إننا نشيد مرة أخرى بالرجال والنساء الذين خدموا في هذه العملية. ونحيي ذكرى حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في الصومال.

إن الأمم المتحدة لم تتخل عن الصومال. فالجهود السياسية والمساعدة الإنسانية مستمرة. وما اجتماعنا اليوم، المفتوح لجميع الدول الأعضاء، إلا دليل على التزامنا المتواصل. إننا ممتنون لكم، السيد الرئيس، لاتخاذكم هذه المبادرة التي نرحب بها ونؤيدها بوصفها تدبيرا يرمي إلى زيادة شفافية عمل المجلس.

ولسوء الحظ، فإنه لم يحدث حتى الآن تحرك يُذكر باتجاه إجراء حوار سياسي فيما بين الفصائل المتحاربة أو صوب تحقيق مصالحة وطنية. ونحن نأسف للأنشطة العسكرية التي حدثت مؤخرا وزادت من معاناة الشعب. ويجب على المسؤولين عن هذه الأعمال أن يدركوا أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم كبير بتلك الطريقة. فما من مجموعة واحدة أو طرف واحد لديه من القوة ما يكفي للسيطرة على هذا البلد سيطرة فعالة.

ولا يمكن إيجاد حل للحالة الراهنة إلا من خلال الحوار السياسي. وقد سبق للمكتب السياسي للأمم المتحدة أن أقام علاقات مع الفصائل المتحاربة الممثلة في نيروبي. ويمكن، بل وينبغي، زيادة تنمية هذه العلاقات. وينبغي أيضا للأمم المتحدة أن تستهدف توسيع وجودها في هذا البلد، حالما تسمح الحالة بذلك. لقد تمكن مكتب الأمم المتحدة من اكتساب سمعة الحياد، مما يحمل الفصائل المتحاربة - باستثناء واحدة منها - على القبول به الآن بوصفه شريكا في الحوار. لذا قد يكون من المنطقي زيادة عدد الموظفين في هذا المكتب.

لقد تكشف أن من العسير بشكل خاص على المكتب السياسي للأمم المتحدة بدء حوار مع الجنرال عيديد. ذلك أن إصراره على أن يُعترف به رئيسا للصومال قد حال حتى الآن دون إجراء أية مفاوضات معه بشأن المستقبل السياسي للبلد. وفي الوقت نفسه، تشكل زعزعة استقرار المقاطعات الخصبة زراعيا تهديدا للوضع الاقتصادي للبلد برمته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرفض العام للنظر في اقتسام السلطة يُشكل مشكلة رئيسية أمام الحوار السياسي. إلا أن عدم وجود طرف قادر وحده على السيطرة على البلد أفضى إلى هذا الطريق المسدود. ولا يمكن إلا للفصائل نفسها أن تجد طريقة للخروج منه من خلال تغيير مواقفها.

إن الجهود الرامية إلى إنشاء هياكل أساسية إدارية على الصعيدين المحلي والإقليمي بادرة جد إيجابية. إلا أننا نشعر بالقلق إزاء احتمال أن تؤدي الصعوبات التي تكتنف ملء المناصب وتقسيم السلطة إلى إعاقة إحراز التقدم في الوقت المناسب. ولا ينبغي في أي ظرف كان أن تؤدي عملية اللامركزية هذه إلى زيادة تفتت البلد.

ويبدو أن الحالة الإنسانية لا تزال مستقرة إلى حد مكَّن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الاضطلاع بأنشطة في الصومال، ومنطقة باري وشمالي البلد. وأود هنا أن أعرب عن امتناني وتقديري بصفة خاصة لهذه الوكالات والمنظمات غير الحكومية لما أبدته من شجاعة والتزام. وأريد أن أتوقف عند هذه النقطة بصورة خاصة. ففي الوقت الذي انسحبت فيه جميع البعثات الدبلوماسية والبعثات المشابهة، واصلت هذه الوكالات والمنظمات تقديم المساعدة إلى شعب الصومال.

وفي ميدان المساعدة الإنسانية، قدمت ألمانيا، منذ عام ١٩٩٢، معونة ثنائية بلغت قيمتها ٦٠ مليون دولار تقريبا، وذلك علاوة على ما يقوم به الاتحاد الأوروبي، الذي تبلغ عادة نسبة مشاركتنا فيه ٣٠ في المائة.

إننا ندعو الأطراف المتحاربة إلى عدم إعاقة أو تحديد عمل المنظمات الدولية أو تعريضه للخطر. فهذه المنظمات تبذل قصاراها للتخفيف من حدة معاناة شعب الصومال، على الرغم من حالة عدم الاستقرار المستمرة.

كما نناشد الفصائل المتحاربة أن تقبل المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأن تتفق أخيرا فيما بينها على حل سلمي.

السيد العربي (مصر): لقد مر عام على رحيل قوات الأمم المتحدة عن الصومال. وبالتالي فإن هذا الاجتماع

يمثل فرصة مناسبة لاستعراض ما شهدته الساحة الصومالية من تطورات ولتبادل الرأي والتشاور حول ما يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذه من خطوات للمساعدة في إقامة سلطة مركزية تحظى بتأييد كافة الأطراف حتى يستعيد الصومال استقراره وينعم الشعب الصومالي بالرخاء والرقي. وفي هذا الصدد أتوجه إليكم، سيادة الرئيس، بخالص الشكر على المبادرة بعقد هذا الاجتماع، وأرجو أن يواصل المجلس عرض مثل هذه الاجتماعات في مختلف المسائل الهامة لتبادل وجهات النظر وللتعرف على آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد تناول مجلس الأمن خلال العام الماضي الأزمة في الصومال من خلال تقرير للأمين العام صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ومن خلال بعض البيانات الرئاسية. والمحصلة النهائية حتى الآن هي أن المجتمع الدولي قد أصبح عاجزا عن الاتفاق على القيام بدور إضافي في الصومال. فهل يستمر هذا الوضع؟ وهل يستمر تجاهل المجتمع الدولي للأوضاع المأساوية في الصومال التي وصفت بأنها "دولة فاشلة" وفي إطار ما يمكن أن يُطلق عليه الإهمال الحميد.

وفي ضوء الأوضاع المتدهورة في الصومال، فإنني أخشى أن ينقلب الاستمرار في تجاهل الموقف هناك إلى إهمال خبيث. إن وفد مصر يطالب بتغيير حقيقي ويطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه شعب الصومال. لقد كان الهدف من تدخل الأمم المتحدة في الصومال بموجب قرار المجلس ٧٩٤ هو إيجاد "مناخ موات لعمليات الإغاثة الإنسانية". وكان هذا التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق بالنظر إلى الظروف غير العادية التي أحاطت بالصومال وأهمها المأساة الإنسانية الناجمة عن المجاعة واستمرار الحرب الأهلية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء فضلا عن الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة واختفاء السلطة المركزية ولذلك أطلق على الوضع هناك الدولة الفاشلة. وقد حققت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من النجاح على الصعيد الإنساني بينما كان نجاحها محدودا في مجال إنشاء مؤسسات اجتماعية ومحلية وسياسية تحل محل مؤسسات الدولة التي دمرتها الحرب الأهلية. وأشير هنا على سبيل المثال إلى جهود المساعدة لإنشاء قوة شرطة وطنية وإنشاء مجالس المقاطعات ودعم النظام القضائي وإنشاء مجالس للأقاليم. إلا أن الأمم المتحدة لم يصادفها أي نجاح فيما يتصل بإيجاد إطار يلتزم به الجميع للتسوية والمصالحة الوطنية. فبخلاف المساهمة في عقد مؤتمري أديس أبابا عام ١٩٩٣ ونيروبي عام ١٩٩٤، فقد أخفقت كافة جهود المجتمع الدولي في التأثير على قيادات الفصائل ودفعها إلى حوار بنّاء وجاد حول مستقبل البلاد.

واليوم يبقى الوضع في الصومال مماثلا تماما لما كان عليه خلال السنوات الأربع الماضية: استقرار هش مع غياب تام للسلطة المركزية وصراعات بين الزعامات القبلية على رئاسة الدولة دون نجاح أيهم في بلوغ هدفه مصحوبا بخطر مستمر بنقص الإمدادات الغذائية خاصة في ضوء ندرة الموارد واستمرار التوتر السياسي واستمرار إغلاق ميناء ومطار مقديشو منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي وحتى الآن. إن الاهتمام بتلبية الاحتياجات الإنسانية داخل الصومال خاصة في ضوء ما وصلنا من أنباء عن ظهور بعض حالات الكوليرا وسوء التغذية هو أمر هام يجب أن يتجاوب معه المؤتمر الدولي ويجب أن يمتد هذا التجاوب ليشمل الجوانب الأخرى من المشكلة الصومالية.

إن استمرار الأوضاع التي تبعث على اليأس في الصومال لم تثبط همم أو محاولات العديد من التنظيمات الدولية والإقليمية للتسوية في الصومال فنجد أن منظمة الوحدة الافريقية قد قررت منذ أيام إيفاد بعثة جديدة الى الصومال للاتصال المباشر مع مختلف الفصائل الصومالية وتقييم الوضع الحقيقي هناك.

ونجد أيضا أن جامعة الدول العربية قد واصلت الجهود لإقامة قنوات اتصال مع جميع الفصائل والشخصيات الصومالية واقترحت عقد اجتماع لجميع المنظمات الدولية والإقليمية في الصومال للتوصل الى تفاهم مشترك لضمان تقديم المساعدات الإنسانية الى الشعب الصومالي وبحث سبل التوصل الى حل سلمي للأزمة، كما اقترحت الجامعة العربية إرسال بعثة مشتركة من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية الى الصومال للاجتماع بالقيادات الصومالية، كما أعلنت الجامعة العربية استعدادها لاستضافة هذا الاجتماع وأية اجتماعات تحضيرية سابقة له.

أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد دعت الى عقد مؤتمر دولي للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال تشارك فيه جميع الأطراف الصومالية وجميع المنظمات الدولية والإقليمية، وأوفدت فريق اتصال للحث على استئناف الحوار، وبحث إمكانية تنفيذ فكرة عقد المؤتمر الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي من جانبه يقوم مشكورا بزيارات ميدانية من خلال المبعوث الخاص للجنة الأوروبية وينظر في العديد من الخيارات والبدائل ونماذج لنظم الحكم التي يمكن أن يأخذ بها الصوماليون للخروج من الجمود الحالي. هذا فضلا عن دراسة إمكانية طرح مبادرة مشتركة تضم الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية وبعض الدول المهتمة بالمسألة الصومالية.

كذلك فإن دول الجوار تبذل أقصى مساعيها في نفس الاتجاه ولعل جهود الرئيس الاثيوبي زناوي والرئيس الكيني آراب موى لخير دليل على ذلك.

أما الأمم المتحدة فالمفروض أن تكون هناك متابعة لاستمرار الالتزام بالحظر الدولي الشامل على توريد الأسلحة والعتاد العسكري للصومال بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٣٣ (١٩٩٢) وأن تكون هناك متابعة نشطة وشاملة للموقف السياسي وكذلك للأوضاع الإنسانية في إطار مفهوم بناء مؤسسات الدولة Post conflict peace building. ولكننا لا نجد في واقع الأمر شيئا من هذا.

إن وفد مصر يجد من الضروري تنشيط دور الأمم المتحدة في الصومال، لذلك نطرح مجموعة من الأفكار والخيارات التي يمكن الأخذ بأحدها أو إدماج بعض منها بهدف تحقيق تقدم ملموس:

أولا، مؤتمر جامع لممثلي الشعب الصومالي من كافة أنحاء وأقاليم الدولة SOMALI - يعقد بإحدى دول الجوار الجغرافي.

ثانيا، تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية على القيام بمبادرة جماعية لإقناع الزعامات الصومالية بأهمية الحوار.

ثالثا، تتقدم الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الى القيادات الصومالية ببدائل قابلة للتنفيذ مثل إنشاء مجلس رئاسي مشترك للحكم في البلاد على نحو التجربة المطبقة حاليا في ليبريا، أو طرح أسلوب آخر لتقاسم السلطة مثل الفيدرالية أو الكنفدرالية أو غيرها.

رابعا، تعزيز حجم ودور مكتب الأمم المتحدة من نيروبي والنظر في نقله الى مقديشو حين تسمح الظروف بذلك. وفي هذا الصدد، استمعت باهتمام شديد الى هذا الاقتراح عندما تقدم به سفير شيلي وأيده سفير كوريا.

خامسا، قيام مجلس الأمن بالنظر في إيفاد بعثة من أعضائه لتقييم الوضع على الطبيعة واستكشاف مدى ملاءمة الظروف للتقدم بأية مقترحات محددة أو تفويض الأمين العام بإيفاد ممثل رفيع المستوى لنفس الغرض.

إن وفد مصر يرجو تدارس هذه الأفكار بعناية لتحديد أكثرها ملاءمة وقبولا. ويتطلع وفد مصر الى أية مبادرات أخرى قد تقترحها الوفود المهتمة بوضع حد لما يجري حاليا في الصومال.

إن لمصر اهتماما خاصا بتحقيق الاستقرار في الصومال نابعا من الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية المتميزة التي تعود في واقع الأمر الى عهد الملكة حتشبسوت التي أوفدت بعثات للتجارة مع مملكة بونت PUNT عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، وقد تطورت العلاقة بيننا وبين الصومال وتوطدت عبر التاريخ.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن مصر ساهمت في قوات الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال). وعندما انسحبت بعض الدول ضاعفت مصر من مساهمتها وكانت مصر على استعداد تام للاستمرار بالمساهمة بقوات الى يومنا هذا.

إن نجاح الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية في التحرك رهن بعدد من الاعتبارات لعل أهميتها:

أولا، الالتزام - من جانب الأسرة الدولية - بعدم الاعتراف بأية سلطة في الصومال لا تكون ممثلة لكافة

فئات وطوائف الشعب الصومالي ولا تحظى بقبول عام.

ثانيا، استمرار العمل بالحظر الدولي على توريد الأسلحة الصومالية وتشديد الرقابة على ذلك.

ثالثا، ممارسة الضغوط الممكنة على الأطراف الصومالية ودفعها لتحريك الوضع وطرح كافة الخيارات المتاحة لاختيار أكثرها ملاءمة وقبولا لهم.

رابعا، استمرار المجتمع الدولي في تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية والإنمائية لكافة أنحاء الصومال بقدر متساو، وهذا لا يقل أهمية عن الأمور الأخرى التي أشرت إليها.

ختاما أود أن اؤكد أن المسؤولية الأساسية للاستقرار في الصومال تقع على عاتق شعب الصومال نفسه وعلى قياداته تحمل هذه المسؤولية التاريخية أمام المجتمع الدولي بأسره.

ولكن في نفس الوقت لا بد من الاعتراف بأهمية بل بضرورة تحرك الأمم المتحدة لمساعدة شعب الصومال في محنته.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): درس مجلس الأمن الحالة في الصومال للمرة الأولى في بداية ١٩٩٢. وكان الإجراء الذي اتخذه المجلس آنذاك يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: تعزيز المصالحة الوطنية وإنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة التي كانت تعصف بذلك البلد نتيجة الحرب.

لقد كرس مجلس الأمن كثيرا من طاقته لأزمة الصومال. واعتمد حوالي ٢٠ قرارا بشأن هذا الموضوع. وأذنت تلك القرارات بوزع عمليتين لحفظ السلام، بلغت تكلفتهما ما يقرب من بليوني دولار، وقوة متعددة الجنسيات قوامها ٠٠٠ ٣٧ رجل مكنت الصوماليين من استعادة السلام في أعقاب نزاع أودى بحياة ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة، معظمهم بسبب سوء التغذية.

ومن الناحية الإنسانية، فإن جهود المجتمع الدولي أحرزت نجاحا لبعض الوقت. فقد تم وقف المجاعة، واستعادة المرافق الصحية، وأعيد فتح المدارس، وبدا أن اقتصاد البلد أخذ يتحسن. وقد أتى الأمين العام على ذكر هذا الاتجاه الإيجابي في التقرير الأخير الذي قدمه لنا في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. إلا أن المعلومات الواردة منذ وقت أقرب أكثر إثارة للقلق بكثير مما يجعلنا نخشى تدهور الحالة.

ولكن، على الصعيد السياسي، لم يطرأ أي تحسن. فمنذ أكثر من عام، وعملية المصالحة السياسية في حالة من الجمود. وأدى رحيل أصحاب الخوذ الزرق إلى استئناف القتال بين الفصائل، كما كان متوقعا. وفي أعقاب انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تقرر الإبقاء على مكتب سياسي، كان قد أنشئ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، وأوكلت إليه مهمة الاستمرار في تعزيز عملية المصالحة الوطنية. وهذا المكتب، الذي أنشئ في نيروبي، كان يتعين نقله إلى الصومال، عندما تسمح الظروف. ولكن الظروف لم تتحسن. ومما يؤسف له أن الحالة الراهنة لا توحي بحدوث أي تغيير في هذا الصدد.

وإن الموقف يتدهو يوميا الآن، مما يهدد إيصال المعونة الإنسانية. فأمراء الحرب، وبخاصة الجنرال عيديد، يتحملون مسؤولية كاملة عن هذا التدهور. فهؤلاء الزعماء، بإعطائهم البرهان على افتقارهم التام للروح المدنية، إنما يدللون كل يوم على أنهم يفضلون الواقع القائم على عملية التفاوض التي يتعين عليهم بموجبها تقديم تنازلات.

ومما يؤسف له، أن السكان المدنيين هم الذين يدفعون مرة أخرى ثمن ذلك. لقد أبلغتنا الأمانة العامة أن سوء التغذية أخذ يبرز في أنحاء الصومال، بالرغم من المحاصيل الجيدة. والحالة الصحية تبعث على القلق: فقد تم الإبلاغ عن حالات الإصابة بالكوليرا. وتجد الوكالات الإنسانية صعوبة متزايدة في إيصال المعونة إلى بعض أنحاء البلاد. وبما أن ميناء مقديشو ما زال مغلقا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فقد ازدادت بشكل كبير تكلفة نقل المعونة الإنسانية، التي يتوجب الآن نقلها بطريق الجو.

وهذه الحالة لا يمكن السكون عليها، كما لا يمكن السكوت على قرار الجنرال عيديد مؤخرا بمطالبة العاملين في الصومال، ممن يحاولون مساعدة الشعب الصومالي، بأن يحصلوا على تأشيرات، لا لشيء إلا

لنيل اعتراف المجتمع الدولي. وان قادة الفصائل هم الذين يتحملون المسؤولية عن سلامة الموظفين الإنسانيين العاملين في ذلك البلد. ويتعين عليهم أن يدركوا أيضا بأن موارد المجتمع الدولي ليست غير محدودة. وتزداد يوما بعد يوم الصعوبات التي تواجهها الوكالات في تعبئة المانحين من أجل صراع يبدو أن لا نهاية له.

وإن فرنسا تشيد بجميع الذين ما فتئوا يعملون في الصومال في ظل ظروف تتزايد صعوباتها. وتأمل بألا يترك الصومال يواجه مصيره وحده وأن يستمر الشعب الصومالي في تلقي المعونة. وتطالب فرنسا ببذل كل جهد من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية، وألا تهمَل أية إمكانية، مهما كانت ضئيلة، لاستعادة السلم الأهلي في الصومال.

إذا انتظرنا طويلا جدا، فالبلد قد ينهار بأكمله. والشمال الغربي بدأ فعلا بالانفصال عن المقاطعات الأخرى. وعما قريب لن يعود بالإمكان الحفاظ على وحدة أراضي البلد، التي كانت هدفا لمجلس الأمن.

ما الذي يستطيع أن يفعله المجتمع الدولي للحيلولة دون انهيار الصومال؟ وبصورة أكثر تحديدا، ما الذي بوسعنا أن نفعله ولم نفعله لحد الآن؟ فإذا لم تكن الفصائل الصومالية قادرة على الاتفاق فيما بينها وقيادة بلدها، وإذا كان الإجراء الذي تتخذه منظمة الأمم المتحدة لا يرضيها، فلربما كان باستطاعتنا، كما يجري في افريقيا الوسطى، تشجيع القيام بالوساطة من جانب الشخصيات الافريقية المعروفة المقبولة لدى الفصائل. وتضطلع تلك الشخصيات بمهمة الاستماع إلى الفصائل ومن ثم تقوم بتنظيم مؤتمر للمصالحة، يمكن بعدئذ للنتائج التي يسفر عنها أن تلقى تأييد المجتمع الدولي.

وعلى هذا الأساس، لا نزال نعتقد بأنه يتعين على بلدان القرن الافريقي، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، أن تضطلع بدور أساسي في إعادة السلام إلى المنطقة. والجهود التي بذلتها الأطراف الإقليمية لم تحقق حتى الآن سوى نتائج ضئيلة. فإذا قدمت هذه البلدان الافريقية دعمها الملموس لمبادرة تقوم بها شخصية افريقية أو عدة شخصيات افريقية، فإن الوساطة ستتعزز وتحظى بالمصداقية.

أخيرا، فإن رسالة مجلس الأمن التي وجهها إلى الفصائل لم تترك أي أثر حتى الآن. فهذه الفصائل تعتقد أن المجلس يعبر عن المصلحة الخاصة لبعض أعضائه فقط. أفلا نستطيع أن ندلل أن هذا ليس هو واقع الحال وأن المجتمع الدولي برمته لا يوافق على السياسة التي يتبعها أمراء الحرب؟ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لنا أن ندرس تنظيم مداولة في الجمعية العامة. وبهذه الطريقة، تتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للإعراب عن رأيها بشأن هذا الموضوع وإبلاغ أطراف النزاع في الصومال بأن طريق العنف لن يؤدي إلا إلى طريق مسدود.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن ما يسود الصومال من حالة إنسانية خطيرة وركود سياسي ليهددان بإحباط تحقيق أهداف المصالحة الوطنية والسلام الدائم في ذلك البلد.

إن الفصائل الصومالية لم تفِ بعد بالتزاماتها بعقد مؤتمر دولي للمصالحة وبتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة. وإن عدم التوصل إلى تسوية تفاوضية فيما بين الصوماليين ما زال السبب وراء عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن والتردي الحاد في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في ذلك البلد.

إن إهمال عملية المشاورات والمفاوضات، لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية وانعدام التعاون لدى الأطراف الصومالية بشأن مسائل الأمن، هي العوامل نفسها التي عرقلت في العام الماضي إحراز التقدم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في الصومال وحالت دون تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي ساهم تدخلها في الوقت المناسب في ١٩٩٢، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية الدولية، في إنقاذ العديد من الأرواح والتخفيف من معاناة المدنيين.

ومما يثبط العزيمة، أنه منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فإن الأوضاع الأمنية فيها آخذة في التردي. وإن احتلال بيدوا والقتال الذي دار بالقرب من قسمايو في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قد أخرا جميع الجهود الرامية إلى

المصالحة الوطنية التي كان يبذلها تحالف الخلاص الصومالي والتحالف الوطني الصومالي، وأثرا أيضا على السلامة الشخصية لموظفي الأمم المتحدة وعملهم وعلى الوكالات العاملة في تلك المناطق.

وإنه لمبعث قلق بالنسبة لوفد بلدي أنه لا يجري إحراز تقدم ملموس صوب المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة في الصومال. كما نشعر بالقلق إزاء حالة انعدام الأمن، والصعوبات التي تعترض توزيع المساعدة الطارئة وإعادة تأهيل عدة مناطق في البلاد، والعراقيل التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة والكيانات الدولية المتصلة بها في سياق النهوض بأعمالها العادية. ومن ثم، نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي أن يواصل تقديم يد العون للشعب الصومالي، أولا بمساعدته على التوصل الى حل سياسي للصراع، وثانيا بتخصيص موارد تكفي للتخفيف من حدة احتياجاته الإنسانية العاجلة.

وتبعا لذلك، ندرك أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، للنهوض بالحوار الوطني في سياق البحث عن حل للأزمة في الصومال، كما ندرك أهمية استعداد المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية للاستمرار في تقديم المساعدة من أجل الإنعاش والتعمير في المناطق التي يضمن فيها الصوماليون الأمن ويبدون تعاونهم. وندرك أيضا أهمية الاحتفاظ بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وتعزيزه حتى يتمكن من مواصلة اتصالاته مع الفصائل الصومالية والحكومات المجاورة، والإبقاء على التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، ورصد الأحداث في الصومال.

وهذا الاستعداد من جانب المجتمع الدولي يدلل على اهتمامه المتزايد بإعادة إرساء السلام في بلد منكوب بالعنف والأطماع السياسية، وهو جدير بأن يبادله بالمثل قادة الفصائل الصومالية الذين ينبغي لهم أن ينبذوا خلافاتهم ويستأنفوا عملية المشاورات والمفاوضات، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة وطنية عريضة القاعدة.

وكما أكد هذا المجلس في عدد من المناسبات، فليس بوسع المجتمع الدولي إلا أن ييسر هذه العملية ويعززها ويتعاون مع أطرافها؛ ولكن لا يمكنه أن يفرض الحلول. فالمسؤولية عن المصالحة وإعادة إقرار السلام تقع في آخر المطاف على عاتق الصوماليين أنفسهم. ولهذا، يحثهم وفد بلدي على أن يحسموا الصراع بالوسائل السلمية، وأن يتعاونوا بالكامل مع المجتمع الدولي. كما نحثهم على التعاون بغية ضمان توزيع المساعدة الطارئة دون صعوبات، وإعادة فتح ميناء ومطار مقديشو لتحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، وفي ضوء الحالة السائدة في الصومال، يؤمن وفد بلدي بضرورة الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). كما نعتقد أنه من الضروري أيضا الإبقاء على الاتصالات مع جميع الفصائل الصومالية والشخصيات الصومالية المعروفة، وبالتالي فإن وفد بلدي يؤيد إيفاد بعثة من مجلس الأمن الى الصومال للالتقاء بقادة الفصائل ونقل رسالة إليهم من المجلس تحثهم على استئناف المفاوضات.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب بهذه الممارسة المتطورة المتمثلة في إجراء مناقشات مفتوحة حول قضايا ذات أهمية عاجلة، مثل تلك التي نناقشها اليوم. إن العدد الكبير من المتكلمين والمشاركين، وخاصة من الوفود الافريقية، لهو علامة طيبة على حيوية هذا الإجراء، وهذا في حد ذاته ينبغي أن يبعث برسالة الى الشعب الصومالي بأنه لم يُنس. وينبغي أيضا أن يكون تعبيرا لقادة الصومال عن أن المجتمع الدولي في الوقت الذي يقف فيه على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، يشعر بالإحباط بنفس القدر إزاء إخفاقهم في إحلال السلام وإنشاء حكومة نيابية وقادرة على العمل.

في وقت سابق من هذا الصباح، حضرنا، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، افتتاح مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على صعيد المنظومة بشأن افريقيا. وتبدو الصومال بقعة قاتمة في هذه الصورة التي كان يمكن أن تكون ناصعة لولا تلك البقعة. ففي وقت من الأوقات كان هناك أكثر من ٢٨ ٠٠٠ من حفظة السلام يخدمون في عملية الأمم المتحدة في الصومال، فقد منهم ٢٠٩ أرواحهم. وأنفقت الأمم المتحدة ١,٦٤ بليون

دولار على حفظ السلام في الصومال، ودفع المانحون ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار في المساعدات الإنسانية وغيرها. وقدمت حكومة بلدي ٨٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩١ لأعمال الإغاثة في الصومال. ولو كان قادة الصومال قد قرروا غير ما قرروه في عام ١٩٩٤ فلربما كنا لا نزال هناك وعلى مستوى أكبر.

إن الحاجة المستمرة الى المساعدة الإنسانية في الصومال واضحة، ولكن النشاط الإنساني يتطلب حدا أدنى من التعاون من جانب الأطراف في الميدان. والمشكلة ليست مشكلة نقص في الغذاء والدواء بقدر ما هي عدم قدرة على إيصالها الى من هم في أشد الحاجة إليها.

ففي معظم أنحاء الصومال - باستثناء الشمال الى حد ما - لا نرى هذا التعاون قائما، والموظفون الدوليون يتعرضون للمضايقة والهجمات، وهي أمور أدانها مجلس الأمن مرات كثيرة وبعبارات شديدة. ونحن مثل غيرنا، نشيد بجهود المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يثابرون في عملهم على الرغم من هذه الأخطار.

وعلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تبذل كل ما في وسعها لإعادة تنشيط الجهود اللازمة للتوصل الى تسوية سلمية ومصالحة وطنية في الصومال، ونحن نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن التوصل الى تسوية سلمية في الصومال وإقامة مؤسسات وطنية قادرة على البقاء إلا بالاتفاق بين الصوماليين أنفسهم. وقد قدم مجلس الأمن آراءه بشأن هذه الحالة لآخر مرة في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام (S/PRST/1996/4). وهذه لا تزال رسالتنا الواضحة، ولا بد من أن نأمل في أن تنقل هذه الرسالة عبر وسائط الإعلام الدولية الى الشعب الصومالي، وأن تؤدي الى أن يعيد القادة المعنيون التفكير في مسؤولياتهم تجاه شعبهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، من الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/1996/196 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب إليكم أن يوجه مجلس الأمن، أثناء اجتماعه المكرس للنظر في الحالة في الصومال، دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، الى سعادة السيد ابراهيما سي، المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة".

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩، الى سعادة السيد ابراهيما سي.

تقرر ذلك.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدين لكم بالامتنان، سيدي الرئيس، على إجراء مناقشة اليوم بشأن الصومال. إنها حقا مبادرة جاءت في أوانها ولها كل ما يبررها.

في الماضي غير البعيد، اضطلع المجتمع الدولي بجهد جبار لمساعدة الصومال. وتم استعادة الأمل. وتم القضاء على المجاعة بنجاح. وتم إنقاذ ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من أرواح البشر. وبدأ الاقتصاد يبدي بعض علامات الانتعاش. ومع ذلك، فشل المجتمع الدولي لأنه لم يكن قادرا على الإسهام بفعالية في حل المشاكل السياسية التي تخيم على الصومال. ونتيجة لذلك تم التخلي عمليا عن ذلك البلد.

وأخشى ألا تكون هناك دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة ليست لديها بعثة دبلوماسية واحدة تعمل فيها. والمعلومات التي نبني عليها آراءنا تأتي أساسا من مصادر غير رسمية معظمها موجود خارج الصومال. ومهمة تغيير هذا الوضع ستكون بالغة الصعوبة حقا، حيث أنها ستنطوي على مخاطر شديدة. وذكريات عملية الأمم المتحدة في الصومال لا تزال عالقة بأذهان المجتمع الدولي، وهي مسألة مفهومة ولكن لا بد من التغلب عليها.

ويعتقد وفد بولندا، كما هو حال وفود أخرى عديدة، أن المصالحة الوطنية هي وحدها التي ستجلب السلم والاستقرار الى الصومال. ويتحمل قادة ذلك البلد المسؤولية عن السعي الى هذا الحوار والحلول السياسية بدلا من القتال والعنف.

واسمحوا لي أن أذكر هنا بالبيان الرئاسي الصادر في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ الذي اعتمده مجلس الأمن، والذي يشير، في جملة أمور، الى ما يلي:

"وما زال مجلس الأمن مقتنعا بأن توفر نهج تمثيلي ويستند الى قاعدة عريضة بحق تجاه المصالحة هو وحده الذي سيحقق تسوية سياسية دائمة ويسمح بعودة المجتمع المدني الى الظهور في الصومال". (S/PRST/1995/15)

وهذه الكلمات لم تفقد بعد أهميتها، بل إنها اليوم، بعد مرور عام، أصبح تنفيذها أكثر صعوبة. وليس هناك أي شيء واعد في تصرفات القادة السياسيين في الصومال، الذين لا يتركون مجالا للتفاؤل. وبالتالي، نواصل حث الأطراف المتحاربة على تجنب المواجهة والتفكير بجدية في مستقبل بلادهم وشعبهم.

ولما كان لدينا من الأسباب الجادة ما يجعلنا نعتقد بأن هذا النداء سيكون مجرد نداء آخر لا يجد آذانا صاغية، فربما ينبغي لنا أن نفكر في تعزيز آلية تسمح للأمم المتحدة على الأقل بالاتصال على نحو فعال مع المشاركين في التناحر السياسي في الصومال ومع شعبها.

وينبغي أن تكون لدى مجلس الأمن صورة كاملة عن الحالة في ذلك البلد. ومن غير ذلك قد تصبح مناقشاتنا عديمة الجدوى. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من كل الصعوبات، يجب أن تتوفر لمجلس الأمن الوسيلة اللازمة لنقل رسائله الى الصومال.

إن هذه المهام الهامة التي تولاها مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، والذي يستحق دوره البارز في تيسير عملية السلام وتشجيع الحوار السياسي فيما بين الفصائل الصومالية أعلى درجات تقديرنا، ينبغي أن تصبح ذات أولوية بالنسبة لنا في هذه المرحلة؛ وينبغي أن يحظى المكتب بدعم الدول الأعضاء القاطع من كل النواحي.

وريثما يتم ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للامتثال الصارم لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي يفرض حظرا على شحنات الأسلحة الى الصومال.

وفي الختام، أود أن أقول إن علينا ألا ننسى شعب الصومال. وعلينا أيضا أن نبين له أننا حريصون على مصلحته.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العظيم لأولئك الذين يستمرون في إيصال المعونة الإنسانية الى سكان الصومال، دونما اكتراث بازدياد المخاطر والثمن. فهم أيضا بحاجة الى دعمنا.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يؤيد الوفد الصيني عقد مناقشة مفتوحة حول المسألة الصومالية. ونرحب أيضا بهذه الفرصة. إننا نعتقد أن من شأن هذه المناقشة أن تركز اهتمام المجتمع الدولي على الصومال وأن تيسر بذل جهود جديدة وفعالة من جانب الدول المهتمة بالبحث عن حل للمسألة الصومالية.

لقد قمت في نهاية عام ١٩٩٤، بوصفي أحد أعضاء وفد مجلس الأمن، بزيارة الصومال. وخلال الأيام القليلة التي قضيتها هناك أصبت بصدمة شديدة من جراء ما شاهدته الى درجة أنه أصبح يتعذر علي الأكل والنوم. إن مقديشو التي كانت ذات يوم مدينة جميلة - مفخرة أفريقيا الشرقية - تحولت الى خراب كامل. فلم يسلم بناء من آثار الحرب. وكان المطار والميناء مغلقين. وكانت الهياكل الأساسية مدمرة بالكامل. وكانت الطلقات النارية مسموعة طوال الوقت. وكان المجتمع في دوامة، وكان الناس عاجزين عن العيش حياة طبيعية.

وفي ذلك الوقت، وبحزن عميق، ناشدت قادة الصومال قائلا بأن السلام مهم أهمية قصوى وإن الصومال لن ينقذه إلا السلام. ومن دواعي أسفنا أن الحالة في الصومال لا تختلف اليوم عما كانت عليه قبل عام. ولا يلوح في الأفق أي حل لتحقيق السلام.

وما برحت الصين، حكومة وشعبا، تشعر بالقلق العميق إزاء التطورات في الصومال، وتتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب الصومالي في محنته. وكنا نعتقد دوما أن مفتاح حل المسألة الصومالية يكمن في المصالحة الوطنية. ومن خلال المشاورات السياسية العريضة القاعدة، ينبغي لجميع الفصائل في الصومال، حرصا على المصلحة العامة للبلد والأمة، أن تضع خلافاتها جانبا، وأن تجلس وتتحاور فيما بينها. فالمصالحة الوطنية هي المخرج الوحيد.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن حسم المسألة الصومالية إلا من جانب الشعب الصومالي ذاته. ولكن المجتمع الدولي يتحمل أيضا مسؤولية لا فكاك منها. وتتحمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، مسؤولية جزئية على الأقل عن الحالة القائمة اليوم في الصومال.

وقد أعربنا دوما عن رأينا بأنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تترك الصومال وحده. ولهذا السبب فإننا نؤيد عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي. ولكننا نعتقد أيضا أن هذا الوجود المحدود ليس كافيا. فينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهدا أكبر، ونأمل في أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية والعربية بدور أكبر في هذا الصدد.

لقد قدمت مقترحات عديدة في البيانات السابقة. ويعتقد الوفد الصيني أنها تستحق منا دراسة جادة. والصين على استعداد أيضا للقيام بقسطها في هذا الصدد.

وأخيرا، لدينا أمل واعتقاد راسخ بأن الشعب الصومالي سيتمكن، بدعم من المجتمع الدولي، من التغلب على الصعوبات الراهنة، وسيسير على درب السلام والإنعاش والتعمير في أقرب موعد ممكن.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على اقتراحكم لهذا الاجتماع الموسع لمجلس الأمن لمناقشة الحالة السياسية في الصومال. ونحن نعتقد أن هذه الجلسات الموسعة مفيدة، وتتيح مشاركة عدد من الممثلين الذين سيسهمون، دون شك، في تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال.

ويقوم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإنسانية الدولية - ببذل الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان في الصومال الذين يعانون من حرب أهلية استمرت، في رأينا، أكثر بكثير مما ينبغي. ولا نزال نعتقد أن التوصل الى حل تفاوضي لن يكون ممكنا في ذلك البلد ما دامت الأطراف المتحاربة تتمسك بمواقفها المتشددة. ونحن نكرر الإعراب عن اعتقادنا بأنه يجب على الأمم المتحدة ألا تتخلى عن الشعب الصومالي وأنه يجب عليها أن تواصل القيام بدور هام في مساعدة الأطراف على التوصل الى حل توفيقي، بغية إيجاد حل سياسي شامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وما فتئت حكومة بلدي ترحب بجهود المجتمع الدولي لصالح ذلك البلد. بيد أننا نرى أن القادة السياسيين والفصائل وجميع الحركات في الصومال ينبغي أن يغتنموا الفرصة التي تتيحها الإرادة الدولية الطيبة المتجهة الى تجنيب خلافاتهم واستعادة الثقة والأمن، إذ تكمن في أيدي الشعب الصومالي ذاته المسؤولية الأولى عن الإعمار الوطني لبلده وإعادة بنائه.

وتشعر غينيا - بيساو بالقلق إزاء الافتقار الى أي تقدم حقيقي صوب المصالحة الوطنية في الصومال، وتشعر بالإنزعاج البالغ إزاء استمرار القيام عن عمد بإعاقة تسليم الإمدادات الغذائية والطبية الضرورية لبقاء السكان.

ونحن نحيي الجهود الشجاعة التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة ونحيي تفاني المنظمات الإنسانية الدولية، ونرجوها الاستمرار في مساعدة شعب الصومال لتخفيف معاناته وتجنب وقوع كارثة جديدة، حيث ظهر مؤخرا في ذلك البلد انتشار وبائي لبعض الأمراض، كما نعلم جميعا. وسيكون لهذا بكل تأكيد آثار خطيرة على البلدان المجاورة التي أضيرت من جراء الأزمة في الصومال.

ويشجب وفدي أعمال القتل التي تعرض لها موظفو المنظمات الدولية في أثناء قيامهم بأعمالهم الإنسانية. ونوجه نداء عاجلا لأطراف الصراع بأن تمتنع عن

القيام بأية محاولة لتهديد أرواح الناس الذين لا يدخرون وسعا من أجل مساعدة سكان دمرتهم الحرب الأهلية. ونرجوها اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان سلامة موظفي الإغاثة الإنسانية الذين تم إيفادهم الى الميدان لتقديم المساعدة الإنسانية.

ونشعر بالقلق لأن تهريب الأسلحة ما زال مستمرا في ذلك البلد، الأمر الذي يتنافى مع قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ونذكر الدول بأنها ملتزمة بالكامل باحترام الحظر العام الكامل، المفروض بمقتضى الفقرة ٥ من ذلك القرار، على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال حيث أن عدم الامتثال للحظر ليس من شأنه سوى زيادة حدة التوترات.

وختاما، نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة وبالاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجيران الصومال وسائر الوكالات على جهودهم من أجل إيجاد حل سياسي شامل في الصومال. ونرجو المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية لشعب الصومال من أجل تحقيق التقارب فيما بين مختلف الفصائل والأخذ بيدهم الى مائدة التفاوض سعيا لتحقيق مثل هذا الحل في الصومال.

ونرجو المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية لشعب الصومال حتى يستطيع في نهاية المطاف إبعاد خطر الحرب الذي ما زال يخيم على هذا البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لبوتسوانا.

قبل خمسة أعوام وضعت مجاعة مدمرة وحرب أهلية مدمرة الصومال في الصفحات الأولى لوسائط الإعلام العالمية، وجعلتا منها وصمة في ضمير المجتمع الدولي. وسيظل انطباع الصور الشنيعة التي ظهرت على شاشات التلفزيون باقيا الى الأبد في أذهاننا. لقد أقضت مضاجع الناس الطيبين من الرجال والنساء جميعا. ولقد تعين على الأمم المتحدة أن تتدخل في عام ١٩٩٢ لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية. وعندما انسحبت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قبل عام تماما كانت قد نجحت في إنقاذ شعب الصومال من الجوع والمجاعة. وبعبارة أخرى نجحت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من تحقيق الأهداف الإنسانية التي أنشئت من أجلها أصلا. ولكن المحاولات لإعادة البلد الى جادة الرشد السياسي لم يكتب لها النجاح الأمر الذي أسفر في النهاية عن انسحاب البعثة في عام ١٩٩٥.

ومن المحزن حقا، بعد رحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعام واحد، أن تبزغ أزمة إنسانية جديدة في الصومال في مناطق كان قد بدا فيها تحسن كبير في الماضي. وقد عاد سوء التغذية والمرض الى الظهور. وقد ذكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في تقريره الأخير الى الدورة العادية الثالثة والستين لمجلس وزراء تلك المنظمة:

> "إن الحالة الغذائية في جميع أرجاء البلد خطيرة جدا، ومن الملاحظ وجود درجة مرتفعة من المجاعة وسوء التغذية".

ومما يثبط الهمم بدرجة أكبر أن معظم حالات سوء التغذية لا ترجع الى الافتقار الى الأغذية في البلد بل الى عدم الوصول الى مراكز الأغذية والإطعام.

ومن المحزن أنه يجري عرقلة وصول المنظمات الإنسانية الدولية الى تلك القطاعات من السكان التي تمس حاجتهم الى المساعدة. وبالمثل، من المؤسف جدا أن قادة الفصائل الصومالية لم يدركوا، بعد نصف عقد، عقم سعيهم الى حسم خلافاتهم باستخدام القوة. وليس هناك من مبرر للوفيات التي لا تطاق والتدمير الواسع النطاق والمعاناة التي يعجز عنها الوصف التي جلبوها على شعبهم. وقد آن الأوان لقادة الفصائل القائمة على العشائر لكي يضعوا مصالح بلدهم ومصالح شعب الصومال الذي عانى طويلا قبل أطماعهم الشخصية والسياسية. وينبغي أن يدخلوا في حوار يهدف الى الاهتداء الى تسوية سياسية لخلافاتهم السياسية كما يفعل جميع القادة الصالحين الذين يقدسون مصالح بلدهم وشعبهم.

إن الصومال، شئنا أم أبينا، دولة فاشلة. لقد تفككت هياكل الدولة وانهارت في عام ١٩٩١ بانهيار نظام الرئيس محمد سياد بري. ولا توجد في البلد حكومة معترف بها أو سلطة مركزية شرعية. وإن تقرير هيئة العفو الدولية عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بعد

أن نوه بممارسة مختلف الفصائل لأعمال الاحتجاز والقتل التعسفي وبصورة مبيتة لخصومها العشائريين والسياسيين، وكذلك عدم وجود هياكل قانونية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الإجرامية الأخرى، يمضي قائلا:

"ويتجلى في كل مكان أخذ رهائن من بين موظفي الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة والأشخاص المدنيين الآخرين واغتصاب السجناء وتعذيبهم ومعاملتهم معاملة وحشية غير إنسانية ومهينة بما في ذلك عقوبة البتر والجلد والإعدامات بمحاكمات صورية والتشريد القسري للأقليات".

وأقل ما يقال في هذا أنه ليس مشجعا على الإطلاق. ومن الواضح تفشي الفوضى وعدم سيادة القانون في البلاد. ومع هذا فإن وجود شعب الصومال هو حقيقة لا يمكننا إنكارها. ولا يمكننا أن ننسى شعب الصومال. إنه جزء لا يتجزأ من وجودنا البشري الجماعي. كذلك لا يمكننا أن نتمنى لهم الزوال أو أن نتركهم عن قصد، لأساليبهم اللعينة، يعانون ويموتون في حالة من التسيب الكامل. إن الأمم المتحدة، وهي تكريس إرادتنا الجماعية في إقامة مناخ سياسي دولي يتسم بالسلام والتفاهم داخل الدول وفيما بينها، لا يمكن أن تقف موقف المتفرج إزاء مأساة مؤسفة تفسد حياة الصوماليين يوميا.

وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وفاء منها لرسالتها، جعلت حضور الأمم المتحدة ملموسا في بيئة خطيرة جدا. وإن حضور وكالات الإغاثة الدولية وسائر المنظمات غير الحكومية في الصومال يشهد على تصميم المجتمع الدولي على مقاومة التدمير الكامل لجزء من الجنس البشري.

وفي حين نقدر أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم في الميدان الإنساني، لا بد من أن نوضح للقادة الصوماليين أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تستمر في ظروف الصراع وكذلك لا يمكن أن تكون بديلا عن الحل السياسي الدائم. وتقتضي الحاجة الماسة أن يتعاون قادة الفصائل الصومالية تعاونا كاملا مع هذه الوكالات وأن يكفلوا سلامة موظفيها لدى قيامهم بمهامهم النبيلة، بما في ذلك مساعدة الصوماليين على القضاء على انتشار الكوليرا في مقديشو والمناطق الوسطى قبل أن تتخذ أبعادا وبائية.

إن استعادة السلام ودولة صومالية متحدة هي المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق زعماء الصومال وشعبه. ويجب عليهم أن يفهموا أن المجتمع الدولي لا يرغب في تحويل الصومال إلى إقليم مشمول بالوصاية. والبحث عن حل للأزمة السياسية في البلد يكمن بصورة قاطعة في أيدي زعماء الفصائل. ولا يسع المجتمع الدولي أن يساعدهم إلاّ بقدر ما يساعدون أنفسهم وليس من مصلحة أحد أن يشهد التدمير الذاتي للصومال. فثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود منسقة ترمي إلى التشجيع على تحقيق تسوية سياسية شاملة وتفاوضية في ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

والمشكلة مع زعماء الفصائل الصومالية تتمثل في أن جميعهم يريدون السلام ولكن حسب شروطهم الخاصة. والمسألة الكبرى إذن تكمن فيما إذا ما زال ممكنا إيجاد حل للأزمة الصومالية. وأود أن يكون في إمكان المرء أن يقول يقينا إنه يوجد حل لها. ومنظمة الوحدة الافريقية تحاول إيجاد حل لهذه الأزمة ويجب أن تتمتع بدعم الأمم المتحدة لها. والأمم المتحدة نفسها لها مكتب سياسي في نيروبي لرصد الحالة في الصومال. والواضح أنه توجد حاجة ماسة لانخراط جميع زعماء الفصائل في حوار بناء يفضي إلى عقد مؤتمر وطني. ونحن نؤيد جميع المقترحات المفيدة التي تقدم بها زملاؤنا الذين تكلموا بالفعل. ولا ريب أنه يجب أن يكون هناك حل فيما بين فرح عيديد، واتو، وعلى مهدي وقيادة "جمهورية أرض الصومال" المنشقة. ولا يسع المجتمع الدولي أن يفرغ ببساطة من الأفكار المتعلقة بحالة تهدد بوقوع أزمة انسانية أخرى ذات أبعاد لا يمكن تصورها.

أستأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الافريقية.

منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال قبل عام تقريبا فإن الحالة في ذلك البلد، التي لا تزال السيطرة عليها متعذرة، تزداد سوءا. وذلك يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي.

ولقد أعربت الفصائل في إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ عن نيتها في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وذلك لم يتحقق، ولا يزال الخلاف على تشكيل حكومة وطنية قائما وفي غضون ذلك، تستمر الاشتباكات المتقطعة، مؤدية إلى انعدام الأمن المستمر ومسببة في تفاقم التنافس بين الفصائل الأمر الذي لا يعمل إلاّ على زيادة الإحباط العام لعدم التمكن من استعادة السلام الدائم في الصومال. تعاق الأنشطة الانسانية وإيصال المساعدة الدولية إعاقة خطيرة.

ونظرا لهذه الظروف، نعتقد أنه لا يوجد بديل سوى تكثيف الجهود التي تفضي بالفصائل الصومالية إلى تحقيق مصالحة وطنية راسخة حتى تتمكن من تكريس أنفسها لإعادة إعمار بلدها.

وأشيد بالأمين العام الذي يواصل من خلال ممثله، مدير المكتب السياسي التابع للأمم المتحدة في الصومال، تتبع التطورات عن كثب. فهو يعمل بجد على تشجيع الفصائل الصومالية على التوصل إلى اتفاق، في الوقت الذي يقدم فيه الدعم إلى المبادرات الرامية إلى تحقيق الغرض نفسه.

وعلى الصعيد الإقليمي، تثابر منظمة الوحدة الافريقية - خاصة من خلال الجهاز المركزي لآليتها لمنع الصراعات وادارتها وحلها - على معالجة الحالة السياسية والإنسانية في الصومال، وتشجع الأنشطة التي قد تسهم في استعادة السلام الدائم في البلد.

ولقد حث مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، في اجتماع عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، الزعماء الصوماليين على السعي إلى إجراء حوار بغرض انشاء سلطة وطنية ذات قاعدة عريضة لتحقيق المصالحة الوطنية. وقرر الوزراء الأفارقة أيضا أن تقوم البعثة الثلاثية المؤلفة من اثيوبيا وتونس والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة أخرى للصومال بغية الاتصال المباشر بمختلف الفصائل الصومالية وتقييم الحالة على الأرض.

وبالإضافة إلى تلك الجهود، نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعبأ من أجل الاعراب بحزم عن التزامه بالشعب الصومالي. وينبغي أن ينسق أعماله كي يعطي الشعب الصومالي بعض الأمل في العودة إلى الحياة الطبيعية، وإزالة الشعور بأنه تم التخلي عنه ليلقى مصيره.

ولذلك الغرض، نحث على اتخاذ الإجراءات التالية. فأولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل ويعزز اهتمامه بمسألة الصومال، على أن تتمثل الخطوة الأولى في إيفاد بعثة لاستكشاف احتمالات المصالحة الوطنية. وثانيا، ينبغي اعتماد استراتيجية مشتركة من قبل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي بغرض تيسير المصالحة الوطنية. وثالثا، ينبغي إيفاد بعثة مشتركة تتألف من ممثلين رفيعي المستوى لمنظمات دولية وإقليمية تنقل إلى زعماء الفصائل رغبة المجتمع الدولي في مساعدة الشعب الصومالي في التغلب على الأزمة الخطيرة التي تهدد بقاءه. وهذا ما تؤيده بالفعل جامعة الدول العربية. ورابعا، ينبغي القيام بمحاولة، عبر استخدام شخصيات سياسية مستقلة لها مكانة دولية، ترمي إلى تضييق شقة الخلاف القائمة بين مختلف المواقف والأوضاع التي تتخذها الفصائل. وخامسا، ينبغي تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بطريقتين: بتعيين رئيس له إما أن يكون أمينا عاما مساعدا أو ممثلا خاصا للأمين العام؛ وبإعطاء المكتب الموارد المالية والبشرية التي تمكنه من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه على نحو صحيح. ومن المستصوب في مرحلة لاحقة النظر في نقل المكتب إلى مقديشو في حال إحراز تقدم يتعلق بكفالة الأمن من قبل الفصائل الصومالية.

وبعض هذه الإجراءات والمبادرات، التي لا يمكن لأي منها أن يستبعد الآخر، يمكن تطبيقها وشيكا، في حين يتطلب البعض الآخر ظروفا أكثر ملاءمة. ومن شأنها أن تكون شاهدا على تصميم المجتمع الدولي على تقديم ما يحتاجه الصومال من دعم ومساعدة للخروج من الحالة المأساوية التي يعاني منها منذ سنوات.

ولا يمكنني هنا إلا أن أحيي العمل الدؤوب الذي تقوم به الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإنسانية في الصومال، من خلال ما تقدمه الى

السكان، على الرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها في أدائها لمهمتها، من مساعدة متواصلة بغية تلبية احتياجاتهم الأساسية في كل من المجال الغذائي والاجتماعي والتربوي.

ولم تؤد عودة عدد كبير من اللاجئين إلا الى زيادة المشاكل التي يواجهها منظمو هذه العمليات لتقديم الإغاثة والمساعدة.

وبالنظر الى الدور الأساسي الذي تؤديه الأنشطة الإنسانية في الصومال، فمن الضروري تعزيزها من خلال إبداء دعم متزايد من جانب المجتمع الدولي إذا ما أريد تجنب العودة الى الحالة المأساوية التي عاناها السكان والتصدي بوجه خاص لتدهور الحالة الصحية، وسوء التغذية وخطر حدوث مجاعة.

ولا حاجة بنا الى التشديد على أهمية توفير الأمن لهذه الأنشطة كيما يتسنى للسكان الاستفادة من هذه المساعدة في ظل أفضل الظروف الممكنة. ويجب في هذا الصدد تطبيق الحظر المفروض على شحنات الأسلحة الى الفصائل تطبيقا صارما. ويجب على الدول الأعضاء كفالة التقيد به تقيدا كاملا ومعاقبة المهربين المحتملين بشكل صارم والامتناع عن أي انتهاك في هذا الخصوص.

وثمة حاجة ملحة لأن تعود الفصائل الصومالية الى مائدة المفاوضات وتمكن الحوار والتشاور من أن يسودا إذا كان لها أن تخرج من الطرق المسدود الذي ما من شأنه إلا أن يطيل معاناة السكان.

نحن نعتقد أن الصوماليين وحدهم قادرون على إعادة السلام والاستقرار الى بلدهم. كما أن الإرادة السياسية لزعماء الفصائل لتحقيق المصالحة الوطنية، التي لا يستبعد منها أي طرف كان، تشكل الشرط الأول لبلوغ هذه الغاية.

السيدة بانغورا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تهانينا الحارة لانتخابكم لرئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السفير، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، إشادة يستحقها تماما للعمل الجيد الذي أنجزه في الشهر الماضي.

وأتوجه بالشكر أيضا الى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي ما برحت المبادرات والإجراءات التي يتخذها تساهم في وقف ويلات الحرب وفي تلافيها أحيانا، في البلدان التي تواجه شعوبها صراعات الأشقاء، كما هي الحال في الصومال.

ويسر وفدي كثيرا أن يشارك اليوم في النقاش المخصص للنظر في الحالة في الصومال. والواقع أننا مسرورون لأن أعضاء مجلس الأمن، بعد صمت طويل، قد تذكروا أنه لا يزال هناك ملايين من الرجال والنساء والأطفال يعانون من النتائج اللاإنسانية لحرب الأشقاء.

إن معاناة الشعب الصومالي، سيدي الرئيس، لا تزال مبعث قلق كبير لبلدي لأن الأزمة الصومالية ليست صراعا داخليا مؤسفا وحسب، بل هي أيضا تهديد حقيقي وجدي لأمن واستقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وأود في هذا الصدد أن أشكركم على دعوتكم الى عقد هذا الاجتماع الذي يرى وفدي أنه ستكون له آثار إيجابية على أمن المنطقة. فوفدي لا يزال مقتنعا بأن هذه المناقشة ستسفر عن حلول ناجحة للتخفيف من حدة المعاناة المعنوية والمادية للشعب الصومالي، الضحية البريئة لهذه الأزمة.

ولا يمكن وفدي أن ينسى الجهود المكثفة الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي سعيا الى توفير الإغاثة والمساعدة الإنسانية لضحايا الحرب والمجاعة في الصومال، من خلال ما بُذل من جهود فعالة ومنسقة برعاية مجلس الأمن. ولذلك يرغب وفدي في أن يشكر كل من ساهم في تقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية الى الشعب الصومالي.

إن بلدي، جمهورية غينيا، يشغل منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ رئاسة مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا يسر وفدي، بوصفه رئيسا لمجموعة أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في منظمة الأمم المتحدة، أن يذكر في هذا المقام بأن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أكدت من جديد، في الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الإسلامي الوزاري في غينيا، التزامها نحو إعادة وحدة الصومال، وسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، والحفاظ عليها.

وقد أحاط المؤتمر علما مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي تحقيقا للمصالحة الوطنية في الصومال وتخفيفا لآلام الشعب الصومالي، بالتعاون مع دول المنطقة، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، في إطار نهج مشترك. كما دعا المؤتمر الى مواصلة بذل هذه الجهود، وطلب الى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إيفاد فريق اتصال بغية حث الجماعات الصومالية المختلفة على معاودة الحوار تحقيقا للمصالحة الوطنية.

كما طالب المؤتمر بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام والمصالحة على الصعيد الوطني في الصومال عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بمشاركة جميع الأطراف الصومالية، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ويناشد وفدي مجددا جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة للصومال، أن تتعاون في تطبيق الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، ويحث أيضا جميع الفصائل الصومالية الى بدء المفاوضات وإجراء حوار بناء من أجل إيجاد حل بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، لا يزال وفدي مقتنعا بأن إقامة طريق يفضي الى المصالحة الوطنية والسلام في الصومال، يقتضي من جميع الفصائل أن تهيئ داخل البلد الظروف المؤاتية التي تمكن المجتمع الدولي من الاضطلاع بجهوده الرامية الى تحقيق السلام والتعمير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كينيا، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على تبوئكم هذا المنصب الهام منصب رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونقدم تهانئنا المماثلة إلى حكومة وشعب بلدنا الشقيق، بوتسوانا، ليس لرئاسته القديرة والنشيطة للمجلس فحسب، ولكن أيضا للإسهامات الرائعة التي قدمتموها وقدمها بلدكم منذ تولت بوتسوانا مقعدا غير دائم في المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وإننا فخورون جدا بتفكيركم المبدع وبراعتكم، ونحن واثقون بأن المجلس سيستفيد بعمق من قيادتكم الحكيمة. ونشيد بسلفكم، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، وببلدها العظيم لترؤسها بنجاح كبير لهذا المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

تشاطر كينيا حدودا مع الصومال طولها ٨٠٠ كيلومتر. والسكان من الناحية الاثنية على منطقة الحدود بين البلدين الشقيقين من نفس العرق. وبالطبع، فإننا لهذا نهتم اهتماما كبيرا بالحالة في الصومال الذي هو الموضوع المطروح في جدول أعمال المجلس اليوم. وإن شعب كينيا، بوصفه شعبا مجاورا يرتبط بأواصر تاريخية وثقافية مع الصومال، لا يمكن أن تغفل عيناه عندما يرى الفوضى تعم عبر الحدود.

وقد أدلى وفدي ببيان أمام مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عندما كان يناقش المجلس القرار بسحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي ذلك البيان، استرعينا اهتمام المجلس إلى الحقائق المذهلة، حقائق الحالة في الصومال والمخاطر التي يسببها السحب السابق للأوان لتلك العملية. وقد ناشدنا الأمم المتحدة أن تتحلى بالمثابرة والبراغماتية في السعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع في الصومال. وقد سعينا إلى تذكير المجلس بأن اثنتين من المهام الرئيسية للأمم المتحدة - صيانة السلم والأمن الدوليين والإغاثة الإنسانية - لم تحققا بعد. وحثثنا المجلس، بل ناشدناه، أن ينتظر فترة أطول قليلا للسماح بقيام سلطة مركزية في الصومال بتسهيل الجهود الوطنية في المصالحة.

ومن المؤسف أن يذهب نداؤنا سدى، لأن المجلس شرع في سحب عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال في عجالة تقريبا، متخليا بذلك عن شعب ذلك البلد غير السعيد الذي لا حول له ولا قوة ليصون نفسه. ولقد انقضى أكثر من عام واحد منذ الانسحاب؛ ولا تزال الحالة في الصومال مروعة، ولا يبدو أي حل للعيان. وخلافا لذلك نلاحظ أن المجلس لم يأل جهدا من أجل السعي لإيجاد حلول للصراعات الدولية في أجزاء أخرى من العالم - صراعات استمرت وقتا أطول من وقت الصراع الصومالي - وإننا نتساءل لماذا.

وبينما تناشد كينيا باستمرار زعماء الفصائل في الصومال إبداء قدر أكبر من المرونة والتفاني في إنهاء الصراع، لا يمكن للشعب الصومالي العادي والبريء أن يتفهم، حتى هذا اليوم، لماذا يتخلى المجتمع الدولي عنه في الوقت الذي يحتاج إليه.

وإننا نأمل ألا تتكرر أبدا أخطاء الصومال، التي انتابت و لا تزال، هذه المنظمة لفترة طويلة.

وإننا نكون مقصرين إذا لم نعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، الذي كان يرى دائما أن الأمم المتحدة يجب ألا تتخلى عن الصومال. وقد أكد الأمين العام من جديد، في تقريره الأخير، أن مجلس الأمن يجب أن يواصل مساعدة الشعب الصومالي في تحقيق تسوية سياسية وتقديم الخدمات الإنسانية وسائر خدمات الدعم الأخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام بإنشاء مكتب سياسي صغير، يعمل من نيروبي حتى تسمح له الظروف بالانتقال إلى مقديشو. ونؤيد اقتراحات وفد تونس فيما يتعلق بتعزيز ذلك المكتب.

ونرحب أيضا بالتقرير الذي مفاده أن مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال يؤدي عملا قيما، يقدره ليس شعب الصومال فحسب ولكن زعماء الفصائل أيضا. ويجب تعزيز هذه الأنشطة من أجل التعجيل بالعملية السياسية. ونتفق مع الذين أكدوا مرارا وتكرارا أن حل المشكلة الصومالية يقع تماما على عاتق شعبها، ولا سيما زعماء الفصائل.

وتعترف كينيا أيضا بالجهود الجادة من أجل المصالحة بين زعماء الفصائل. وقد رحب الرئيس دانييل آراب موي، رئيس كينيا بحرارة وبصراحة بوفود زعماء الفصائل في نيروبي وحثهم على إيجاد حل توفيقي فيما بينهم من أجل إيجاد حل ذي أساس عريض لمشاكلهم. وتغطى هذه الجهود على نحو جيد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (S/1996/42). ونسجل أيضا الجهود والمبادرات العديدة الأخرى التي اتخذت لدفع المشاورات.

ويصف الأمين العام الحالة في الصومال بالعبارات التالية:

"منذ سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والحالة الأمنية في الصومال تتسم بعدم الاستقرار السياسي وبالنزاع بين الطوائف وقطع الطرق والخروج العام على القانون". (S/1996/42، الفقرة ٢٥)

هذه حالة مقلقة في الواقع. إن الاحتياجات الإنسانية للبلد أكثر بروزا. ولا يزال شعب الصومال يعاني من نقص في السلع الأساسية، مثل الغذاء والخدمات الأساسية مثل المدارس والخدمات الصحية. ولا تزال الأمراض الوبائية مثل الكوليرا تشكل تهديدا خطيرا لأرواح الناس. وهناك تحذيرات أيضا بنضوب المحاصيل، يجب أن تؤخذ على نحو جاد لتفادي كارثة أخرى.

وتود كينيا أن تقتنص هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي، والوكالات الإنسانية بصفة خاصة، أن تواصل دون كلل مساعدة شعب الصومال في أوقاته العصيبة هذه.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن معالجة الحالة في الصومال بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويجب أن يعزز الجهود التي تبذلها منظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية. ولا يستطيع أن يهرب من مسؤوليته الملقاة على عاتقه في الميثاق. ولا تزال الأسلحة تستورد إلى ذلك البلد. ولا يزال التوتر سائدا فيما بين زعماء الفصائل. ولا تزال الهياكل الأساسية غير موجودة. ولا يزال مطار مقديشو الدولي مغلقا، وكذلك الميناء البحري.

ويمكن أن تبذل الأمم المتحدة جهودا أكبر لتغيير الحالة في الصومال. ونعتقد أن هذا هو الأمل الوحيد. ونحن واثقون، مع ذلك، أنه تحت قيادتكم الحكيمة والدينامية، سيدي الرئيس، سيتناول مجلس الأمن المسألة الصومالية على نحو ربما أكثر جدية مما فعل في الماضي. وإن كينيا، بوصفها بلدا مجاورا للصومال، ستواصل تقديم تعاونها ودعمها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتبقى عدد من المتكلمين.

وبالنظر إلى تأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل سوازيلند، وأدعوه لكي يشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن أثناء نظره في الحالة في الصومال، وهو موضوع يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني العميق إذ أراكم، وأنتم ابن بلد شقيق، هو بوتسوانا، تترأسون هذا الاجتماع، وأتمنى لكم نجاحا طيبا في هذا المسعى.

وسأكون مقصرا في واجبي، سيدي، إن لم أتقدم بالتهنئة الى سليفتكم، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السيدة مادلين البرايت، التي أدارت أيضا أعمال المجلس بنجاح.

ونتوجه كذلك بالشكر الى مجلس الأمن، من خلالكم، سيدي، لإتاحته الفرصة أمام الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع للمشاركة في الجلسات الرسمية لمجلس الأمن التي تتصل بمسائل ذات أهمية كبرى. ونحن نأمل أن تستمر هذه الممارسة وذلك من أجل ضمان الشفافية في عمل الأمم المتحدة وعملية صنع القرار فيها، كما عبرت عن ذلك الفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاقنا.

لقد انقضى عام منذ قلصت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عملياتها في الصومال. وفي ذلك الوقت، كان التصور السائد أن الشعب الصومالي هو أفضل العارفين بما يناسبه. ومنذئذ، لم تعد الصومال تحتل العناوين الرئيسية في وسائط الإعلام، وانتقل محور اهتمام المجتمع الدولي الى أماكن أخرى.

وفي مجلس الأمن، كان يقال، وما زال يقال، بأن شعب الصومال، ولا سيما قادته، يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة إحلال السلام. ونحن أيضا، سيدي، نؤيد هذا التأكيد.

ومما يؤسف له، أن محنة الشعب الصومالي ما زالت دون حل. ومن الواضح أن الصومال، مثلها مثل الطبيب العليل، لا يمكنها أن تداوي نفسها من الأمراض التي تصيبها، دون دعم المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة ما زالت أداة لا غنى عنها في صياغة حل دائم للسلام، الذي ما فتئ يتوق اليه شعب الصومال المستحق منذ فترة طويلة جدا.

وعلمنا من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/42) بأن المضايقات والضرب وعمليات خطف موظفي المنظمات الإنسانية الدولية قد أرغمت وكالات الأمم المتحدة على نقل مقارها، مما عرقل الإيصال السلس للمساعدة الإنسانية الى الصومال.

وأفصح الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن ملاحظات مماثلة في تقريره الأخير CM/1912، الذي قدم الى الدورة الـ ٦٣ لاجتماع مجلس الوزراء في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، بشأن الحالة في الصومال. وعلى وجه الخصوص في الفقرة ٣، المتعلقة بمسألة السلم والمصالحة الوطنية، حيث ذكر بأنه "إن كان هناك من شيء على الإطلاق، فقد يبدو أن الحالة قد شهدت قدرا من التدهور في بعض الجوانب".

وإننا نشعر بالقلق إذ نعلم بورود التقارير الأخيرة، في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦، المتعلقة بالاغتيال العشوائي لداعية بارز من دعاة السلام، هو علمان محمد، ونحن نأسف عميق الأسف للخسارة الأخرى في الأرواح. وإننا نحمل المسؤولية جميع المسؤولين عن أعمال القتل هذه، وكذلك زعماء العشائر المتحاربة الذين لا يريدون أن يلتزموا بحوار مجد يفضي الى سلام مستتب في الصومال.

وبالمثل، لا ينبغي لعزيمة مجلس الأمن أن تثبط جراء محاولات تقوم بها قلة من المسلحين ترمي الى إحباط إرادة أكثرية الشعب في الصومال. لقد عانى الشعب الصومالي الكثير ولفترة طويلة. ولقد آن الأوان

لكي يرقى المجتمع الدولي الى مستوى مسؤولياته في صون السلام والأمن.

لقد طرحت فعلا منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أفكارا جديرة بالمساندة. وأن دعم الأمم المتحدة لهذه الأفكار والجهود، معنويا وسياسيا، لكفيل بتعزيز فرص نجاحها. فالاقتراح الرامي إلى إنشاء مجموعة اتصال خاصة بالصومال جدير بأن يحظى بمساندة وتشجيع المجموعة الدولية. إن تضافر جهود الجميع والتحرك المكثف باتجاه الفصائل المتناحرة لأمر ضروري وعاجل لتشجيع المصالحة الوطنية المنشودة. وينبغي في هذا السياق على كل الأطرف، دولا وشخصيات، التي تمتلك نفوذا على زعماء الفصائل المتنازعة، أن تضع كل ثقلها من أجل إقناعهم بالانصراف عن الحسابات الضيقة والارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم تجاه الصومال، دولة وشعبا.

وفي الختام نأمل أن يكون لنقاش هذا اليوم نتائج ملموسة، وإن كانت متواضعة، بالنسبة للأزمة الصومالية، وأن لا يبقى مجرد مناقشات بلا غد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل إثيوبيا، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عطيفة (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم أحر تهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. إن حكمتكم المشهودة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ذخر كبير يمتاز به المجلس تحت قيادتكم.

ومن دواعي سعادتي وواجبي، بوصفي ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، أن أشيد بكم إشادة خاصة على إسهاماتكم المعروفة جيدا من أجل التخفيف من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها قارتنا. إن المبادرة التي اتخذتموها لعرض الحالة في الصومال على المجلس، وإتاحة إجراء المناقشة الحالية حول الصومال، ستترك لا محالة أثرا هاما على الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الشعب الصومالي وحسم الأزمة في تلك الأرض المنكوبة.

وأشيد أيضا إشادة خاصة، سيدي الرئيس، بسليفتكم، السفيرة ألبرايت، سفيرة الولايات المتحدة، على قيادتها الممتازة في الشهر المنصرم.

إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال انسحبت من الصومال قبل سنة واحدة. وفي ذلك الوقت، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أعرب فيه عن اقتناعه بأن توفر نهج تمثيلي يستند إلى قاعدة عريضة بحق تجاه المصالحة هو وحده الذي سيحقق تسوية سياسية دائمة ويسمح بعودة المجتمع المدني إلى الظهور في الصومال. وأيد المجلس أيضا رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة يجب ألا تتخلى عن الصومال، وينبغي لها أن تواصل مساعدة الشعب الصومالي على تحقيق تسوية سياسية للصراع في بلده، وأن تقدم في الوقت ذاته الخدمات الإنسانية وغيرها من خدمات الدعم.

إننا نشكر الأمين العام على اهتمامه المستمر بشعب الصومال وعلى جهوده لإحداث فارق. واليوم، وبعد مرور خمس سنوات على بداية الأزمة في الصومال، وبعد سنة من انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لا تزال الحالة في الصومال مدعاة للقلق العميق. فالبلد يعيش بلا حكومة مركزية، والقتال بين الفصائل المختلفة مستمر. كما أصبحت الحالة الإنسانية مصدرا آخر للإحباط والقلق نتيجة للمواقف المتشددة لقادة الفصائل الصومالية وزيادة انعدام الأمن في البلاد.

إن هذه الحالة المؤسفة تعرقل، دون شك، التقدم صوب تحقيق سلم دائم ومصالحة وطنية وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة على المستويين الوطني والإقليمي. وأن استتباب السلم والاستقرار في الصومال متوقف فقط على استعداد وتصميم جميع الفصائل المتحاربة وزعمائها على الدخول في عملية مصالحة وطنية شاملة تفضي إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة والملموسة على نطاق واسع إلى حكومة ذات قاعدة عريضة، فإن

الصومال لا يزال بعيدا عن تحقيق هذا الهدف. إن العراقيل واضحة. وهي بصورة أساسية الأشخاص الذين يضطلعون بدور حاسم في إقامة السلام في ذلك البلد، والذين يزعمون أنه توجد بالفعل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة في الصومال وان عملية المصالحة الوطنية قد أنجزت. وأقل ما يقال عن هذا الموقف أنه لا يساعد عملية التقدم صوب السلم والاستقرار في الصومال.

لقد كان رأينا ولا يزال أنه ينبغي للشعب الصومالي والفصائل المختلفة أن تتحمل مسؤوليتها الرئيسية عن حسم الأزمة في بلدها بالوسائل السلمية. ويحدونا الأمل في أن يقوم قادة الفصائل الصومالية بهذه المهمة بطريقة تنم عن المسؤولية لضمان عودة المجتمع المدني إلى الظهور في الصومال. وعلى الرغم من المسؤولية الرئيسية التي يتحملها الشعب الصومالي وقادته عن تقرير مصير بلدهم ومستقبله، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يراقب عن كثب الحالة في الصومال وأن يسهم بنصيبه في مساعدة وتشجيع المصالحة الوطنية الشاملة التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة.

ونلاحظ أن العديد من الزعماء الصوماليين طلبوا من الأمم المتحدة دعم مبادراتهم السلمية ماليا وسوقيا. وقد أشير في تقرير الأمين العام عن الصومال، المقدم إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلى أن الأمم المتحدة لا تمتلك الموارد لتقديم هذا الدعم. وفي حين أننا نفهم شعور المجتمع الدولي بالإحباط وخيبة الأمل إزاء عدم إحراز التقدم في عملية المصالحة الوطنية، فإننا نود أيضا أن نؤكد على وجوب انتهاز كل فرصة للحث على الحوار وتشجيعه، ومواصلة الاتصال مع جميع الفصائل الصومالية تحقيقا لهذه الغاية.

وعلى المستوى الإقليمي، وبالرغم من التحديات والصعوبات الكثيرة، واصلت منظمة الوحدة الافريقية رصدها عن كثب للتطورات في الصومال. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أرسلت منظمة الوحدة الافريقية بعثة ثلاثية لتقييم الحالة وتشجيع الحوار وإجراء اتصال مباشر مع مختلف الفصائل في ذلك البلد.

والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس وزراء جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية سعادة السيد ميليس زيناوي - المكلف أيضا بولاية خاصة بشأن الصومال من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية واصلوا جهودهم الرامية الى إيجاد حل دائم للأزمة في الصومال. والدورة الثالثة والستون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا، في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، نظرت أيضا في تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الصومال واتخذت قرارا أعربت فيه، ضمن جملة أمور، عن قلقها إزاء الحالة في الصومال والجمود في عملية المصالحة الوطنية وإقامة سلطة وطنية عريضة القاعدة. ودعت القادة الصوماليين الى التسليم بضرورة العمل على نحو عاجل لتشجيع إجراء حوار يرمي الى إقامة حكومة وطنية عريضة القاعدة وتوخي تحقيق مصالحة وطنية. وعلاوة على هذا، ناشد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي في مجموعه تقديم المساعدة الإنسانية نظرا للحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال.

وكما أشير مرارا، لا يوجد شك في أن حل الأزمة المستحكمة في الصومال يكمن في أيدي شعب الصومال نفسه وقادته. لكن مما يبعث على خيبة أملنا أنه لم يحرز تقدم حتى الآن في إنهاء الأزمة في ذلك البلد؛ بل تشير أحدث التقارير الى احتمال زيادة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية. وأحد الأمور التي ينبغي أن نسلم بها هي أن معظم شعب الصومال يشاطرون إحباط المجتمع الدولي. فالصوماليون المعذبون المبتلون يريدون السلام والاستقرار أكثر من أي شيء آخر. والمنتفعون الوحيدون من مآسي شعب الصومال هم الذين يجنون ثمار العنف واستمرار عدم الاستقرار. ولهذا ينبغي عدم التخلي عن الصومال.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يرصد على نحو وثيق الحالة في الصومال. ولأسباب يمكن تفهمها لا يمكن للمجتمع الدولي أن تكون عاطفته جياشة حيال الموقف كما كان قبل سنتين أو ثلاث سنوات. لقد بدأنا فيما يبدو نعتاد على معاناة هذا الشعب. وللأسف فإن هذا لا يؤدي إلا الى زيادة محنة

الصوماليين. لا ينبغي لنا مطلقا أن نعتاد على معاناة الأطفال والنساء والمسنين أو على الحط من قدر إنسان في أي مكان وأي وقت. فالشعب الصومالي يحتاج، بل يستحق، السلام في كنف العدالة. ومن نافلة القول إننا لا ينبغي أن نفتقد العاطفة أو الرحمة. وعلى الرغم من خيبات أملنا، ينبغي ألا نخلص الى أن الصراع في الصومال هو العمل الوحيد للشعب الصومالي. وينبغي بذل كل جهد لمساعدته لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وسائر المنظمات الإقليمية، في السعي من أجل إيجاد حل للصراع في الصومال. ومن نافلة القول أيضا إنه ينبغي تحقيق التنسيق بين جهود هذه المنظمات.

وينبغي إيلاء اهتمام جاد أيضا للحالة الإنسانية في الصومال، للتخفيف من معاناة الشعب والحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية كبرى أخرى كتلك التي شهدناها في الماضي. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها حتى الآن وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون والصوماليون من أجل تقديم قدر هام من المساعدات للطوارئ وإعادة التأهيل، ونحثهم على مواصلة أنشطتهم الإنسانية في الصومال وتوسيعها.

وأخيرا، نود أن نقول مجددا إن التدخل الإنساني ينبغي أن يستمر لتخفيف محنة الصوماليين. بيد أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا إذا كان بمقدورنا مواجهة الأسباب الجذرية للصراع بأسلوب كلي يمكننا من كسر هذه الحلقة المفرغة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اثيوبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل الهند. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي الى أصوات المتكلمين السابقين في التعبير عن سعادتنا إذ نراكم تتقلدون الرئاسة في هذا الشهر.

مضى عام على سحب الأمم المتحدة عمليتها للحفاظ على السلام من الصومال. ولقد كانت تلك العملية بالذات نقطة تحول في تاريخ أنشطة الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالإضافة الى عملية كبرى أخرى لحفظ السلام، فإن عملية حفظ السلام في الصومال كان لها وقع دائم على المجتمع الدولي وقد كشفت بوضوح حدود العمل المتعدد الأطراف وأكدت في الوقت ذاته على أن تناول العلاقات الإنسانية مهمة معقدة تتطلب الصبر والمثابرة ولا تستجيب للحلول الآلية.

وفي وقت من الأوقات لم تستطع وسائط الإعلام الدولية الحصول على معلومات كافية عن الأحداث في الصومال. والآن لو حكمنا على الأمور حسب التغطية الإعلامية لما كانت هناك مشكلة. لقد حذر رسل الهلاك المحتوم من أن هذه الدولة الفاشلة المزعومة، عندما تنسحب الأمم المتحدة من الصومال، ستنهار وقد تعقب ذلك كارثة لا يمكن تخيلها. والأمين العام في تقريره الى المجلس بتاريخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أشار الى أنه في حين لم يحرز تقدم كبير في اتجاه تحقيق المصالحة الوطنية تم تجنب وقوع حرب أهلية شاملة. والاتجاهات السياسية الجديدة واضحة بما في ذلك ظهور إدارات إقليمية.

وأعرب الأمين العام عن الأمل في أن يكون لإحراز المزيد من التقدم في إقامة سلطات إقليمية أثر مفيد على الجهود المبذولة لإقامة سلطة مركزية في المستقبل القريب. ويحدونا وطيد الأمل في أن يحدث هذا عاجلا وليس آجلا، وأن يعود السلام المستتب الى الصومال لتمكين شعبه من إعادة بناء حياته المهدمة والمضي من جديد على درب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، نشكر جهود مكتب الأمم المتحدة السياسي. ونؤيد استمرار تقديم مساعدات الإغاثة لشعب الصومال. ونشيد بكل الذين، على الرغم من المشاق والمخاطر، يثابرون في القيام بهذه المهمة النبيلة.

ولقد قدمت عملية الأمم المتحدة في الصومال دروسا هامة لعمليات حفظ السلام في المستقبل يحسن

المجتمع الدولي صنعا لو أنه أدركها. وقد أدى هذا بالأمين العام الى التشديد في تقريره "ملحق لخطة للسلام" على حقيقة أن

"المشاكل الدولية لا يمكن أن تحل بسرعة أو في غضون وقت محدود. فالمنازعات التي يطلب الى الأمم المتحدة حلها تكون عادة عميقة الجذور ... وحل [هذه المنازعات] يقتضي دبلوماسية متذرعة بالصبر ... في غضون فترة من الوقت ... ومن الضروري عدم الانصياع لإغراء استخدام القوة العسكرية للإسراع بهذه العمليات. فحفظ السلام واستخدام القوة ... ينبغي أن ينظر اليهما على أنهما أسلوبان بديلان لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط ممتد يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة الى أخرى". (S/1995/1، الفقرة ٣٦)

وتسهم الهند منذ عقود على نحو ثابت ومنتظم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وإنني فخور بأن أذكر بأن قوات حفظ السلام الهندية اضطلعت بدور مميز في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. واغتنمت قواتنا فرصة هذه المهمة الصعبة للتفاعل على أساس يومي مع الناس العاديين في الصومال. ومثلما درجت عليه قوات حفظ السلام الهندية في عمليات عديدة في أنحاء مختلفة من العالم، اغتنمت القوات المسلحة الهندية فرصة هذه العملية الصعبة للتفاعل مع السكان المحليين والمشاركة في شؤون المجتمعات المحلية وأنشطتها الإنمائية، وتمكنا بذلك من الإسهام إلى حد ما في إحلال السلام والوئام والحياة الطبيعية في المناطق التي كانوا منتشرين فيها.

والأرواح التي فقدناها في الصومال لم تذهب سدى. فلقد تمت الدلالة على أن شعب الصومال يرغب في السلام ويلتزم به. ولا بد لنا من أن نرسل إشارة إلى الشعب مفادها أننا ندعمه دعما كاملا في هذا المسعى، وإننا لم ننسه بمجرد أن بعض أهداف عملية الأمم المتحدة لم تتحقق.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام يعتقد أنه حتى في أسوأ الحالات، تستطيع وكالات الأمم المتحدة من خلال عمليتها المتواصلة أن تضطلع بدور هام في صنع حدوث أزمة إنسانية رئيسية في الصومال. ويجب على المجتمع الدولي أن يلزم نفسه بتوفير الحد الأدنى من الإمدادات اللازمة. وعلى زعماء الفصائل الصومالية بدورهم أن يكفلوا السلامة والأمن لجميع موظفي وكالات المساعدة ووكالات الأمم المتحدة. ونتفق أيضا مع مجلس الأمن في طلبه إلى جميع الأطراف الصومالية وزعماء الفصائل أن يعيدوا فتح ميناء مقديشو البحري الرئيسي ومرافق النقل الأخرى بغية تمكين الإمدادات الإنسانية الطارئة من الوصول إلى الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها.

والرسالة التي نود أن تنقلها جلسة المجلس هذه إلى شعب الصومال وزعمائه السياسيين هي أن المجتمع الدولي لم يتخل عنهم. فالمجتمع الدولي يواصل البحث عن سبل ووسائل لمساعدتهم في مساعيهم الجارية نحو تحقيق مصالحة سياسية وطنية وانعاش اقتصادي. ومع ذلك، تقع عليهم المسؤولية عن تهيئة ظروف مناسبة تمكن المجتمع الدولي من مساعدتهم بفعالية في هذه العملية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن المسالة المعروضة عليه الآن ألا وهي الحالة في الصومال.

واسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس الذي ستقودون أعماله بما تتحلون به من مهارة وحكمة. وأود كذلك أن أشيد بالسفيرة ألبرايت على الطريقة المميزة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن رئيس المجموعة الأفريقية، سفير تونس، أدلى ببيان بالنيابة عن المجموعة، ورئيس المجموعة العربية، سفير الأردن، سيبين موقف تلك المجموعة. وإنني أوافق على زينك البيانين.

ولقد انسحبت عملية الأمم المتحدة الثانية، في الصومال قبل عام من الصومال دون أن تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله - ألا وهو حل الصراع، وتحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام والأمن في ذلك البلد الأفريقي الشقيق.

ومنذ ذلك الوقت، يبدو أن مختلف الفصائل الصومالية لم تحرز بإرادة منها أي تقدم مفيد في السعي إلى تحقيق حل سلمي ودائم لصراعها، على الرغم من المحاولات والمبادرات العديدة المتخذة لهذا الغرض. والحقيقة، مع ذلك، أنه تم حتى الآن تفادي امتداد الصراع وازدياد حدة القتال.

وإدارات الأقاليم المنشأة بفضل الجهود التي يبذلها زعماء مختلف الفصائل، والعديد من تلك الإدارات أنشئ بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في الصومال، تعمل دون ريب. فما يسمى بالمحاكم "القرآنية" تكافح أعمالا غير مشروعة في العديد من هذه المناطق. ولقد ساعدت جميع هذه الجهود والإنجازات في إحلال سلام نسبي في عدة مناطق في الصومال، الأمر الذي سمح لبرامج الأمم المتحدة بمواصلة أنشطتها بصورة طبيعية تقريبا، مثلما أشار إليه الأمين العام في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن.

غير أن مناطق أخرى، مثل المناطق الممتدة في جنوب مقديشو إلى نهاية وادي جوبا، بما في ذلك منطقتا باي وباكول، هي أقل أمنا، ويبدو أن الحالة الإنسانية فيها غير مستقرة. ولقد لجأ الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في الصومال إلى دق ناقوس الخطر حيال الآثار المترتبة على الصراع في الحالة الإنسانية في هذه المناطق، وينبغي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي أن تأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات العاجلة التي يتطلبها ذلك الجزء من البلد.

ويبدو أن الحالة لم تتحسن منذ انتهاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ونعتقد أن فرص تحسنها ستستمر في التضاؤل يوميا ما دام المجتمع الدولي لا يظهر العزيمة اللازمة لوضع حد لهذا الصراع الفظيع.

والصراع الذي ضرب هذا البلد الشقيق بقوة لا يبدي للأسف أية دلائل على تحقيق مصالحة وطنية وشيكة تكفل إحلال السلام والاستقرار. وفي كل مرة يتخذ فيها فيصل مبادرة ما، يعمل فيصل آخر بسرعة على تقويضها وتحطيمها. فلا الجهود المحلية التي بذلها زعماء الفصائل، ولا الجهود الإقليمية، من قبيل الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، استطاعت إحراز أي تقدم صوب إيجاد حل يمكن أن يوافق عليه جميع الصوماليين. والمؤسف أن هذه هي الحالة المنعكسة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

والحقيقة أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الصوماليين عن إيجاد حل لصراعهم، ولكننا نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم إليهم مساعدات أكبر في الجهود التي يبذلونها، وألا يتخلى عنهم.

ولذلك الغرض، يجب على مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي الموكول إليه صيانة السلم والأمن الدوليين، أن يفكر مليا في هذه المسألة بغية إيجاد سبل وضع حد لهذا الصراع الذي يبدو أن لا نهاية له، والذي يمكن أن تعرض آثاره السلم والأمن للخطر في جميع أنحاء المنطقة.

لقد عقدت اليوم جلسة لإطلاق مبادرة خاصة حيال أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. والمناشدة المؤثرة التي صدرت عن الأمين العام ينبغي أن تحفزنا على العمل. فلقد قال أساسا أنه "لا يمكننا أن نتخلى عن أفريقيا". ونحن نضيف: "فلنبدأ بعدم التخلي عن الصومال".

ويحدونا الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن مبادرة شبيهة تتعلق بتسوية الصراعات العديدة التي لا تزال تضرب أفريقيا. ولا يسعنا أن نتصور قيام تنمية اقتصادية وتقدم اجتماعي حيث ما زال عدم الأمن وعدم الاستقرار السياسي قائمين. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها الدؤوبة، ليس في المجال الإنساني فحسب، بل وأيضا للمساعدة على تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات الأمين العام لمواصلة بذل جهوده، ونشجع مختلف هيئات الأمم المتحدة على مواصلة عملها بغية تفادي حدوث أزمة إنسانية أخرى. ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع

الدولي بسخاء إلى مناشدتها حتى تتمكن من إنجاز عملها. ويجب أن يترافق هذا طبعا مع الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم المنصب السامي، منصب رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي. وإني متأكد من أن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيضطلع بمسؤولياته بنجاح.

إن الحالة في الصومال، على نحو ما حللها المستشار السياسي الخاص للأمين العام وعرضها في الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن، لا تعطي صورة مشرقة على الإطلاق. فبعد انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تحسنت بوادر إجراء مصالحة بين الجنرال عيديد والسيد علي مهدي والفصائل المتحاربة الأخرى. وكان هناك أمل في أنه، بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة، ستعمل الفصائل السياسية المختلفة باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية بهدف إعادة السلام، وتوفير الأمن لأبناء الشعب الصومالي عموما وللأجانب خصوصا، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. إلا أن الحالة السائدة اليوم، التي لا تزال تتسم ببطء النشاط الاقتصادي وتفشي الأمراض وانتشار سوء التغذية الذي يصيب النساء والأطفال، تذكرنا بتاريخ الصومال المأساوي.

فمقتل ممثل لمنظمة إيطالية غير حكومية أعطى الدليل مرة أخرى على أن الرعايا الأجانب العاملين في الصومال ليسوا في مأمن. وهذا الإحساس بانعدام الأمن لم يعرقل نطاق المساعدة الإنسانية الدولية وحسب، بل خلق أيضا صعوبات سوقية عديدة لموظفي المنظمات غير الحكومية. وتواجه المنظمات الإنسانية الدولية أيضا صعوبات جدية مع الإدارات المحلية. وليس من شأن قيام العديد من أمراء الحرب ببناء قواعد عسكرية إلا أن يعود بالبؤس على شعب الصومال، بخاصة بعد اغتيال داعية سلام مرموق هو السيد علمان علي محمد، ولا سيما إذا فشلت المفاوضات الجارية من أجل المصالحة.

لقد انقضى عام تقريبا على مغادرة آخر حفظة السلام الصومال. ومجلس الأمن يحتاج، في ظل جميع المعلومات التي تم تلقيها من شتى الوكالات، إلى استعراض الحالة في الصومال. إذ يتعين علينا إيجاد الأجوبة على الأسئلة التالية: هل تحققت الأهداف التي حُددت قبل انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؟ وهل سُمح للشعب بتقرير مصيره من دون خوف؟ وهل يعيش سكان الصومال حياتهم كما يحلو لهم؟ هل أعيد بناء الأبنية والمستشفيات والمدارس المدمَّرة؟ هل استُبدل الدمار الواسع النطاق بمستوى النشاط الاقتصادي الكبير الذي كان سائدا قبل عام ١٩٩٢؟ وهل شُكلت حكومة للمصالحة الوطنية؟ إذا كان الجواب على هذه الأسئلة سلبيا، فينبغي لمجلس الأمن والحالة هذه عدم التخلي عن الصومال عند هـذا المنعطف الحاسم في تاريخه: إن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة حياة كريمة ومتجانسة لم ينته بعد.

لقد دفعت باكستان في الصومال ثمنا غاليا على نحو غير مقبول بمصرع ٣٢ من جنودها لحفظ السلام، إلا أننا ثبتنا في تضامننا مع المجتمع الدولي في سبيل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في حفظ السلم والأمن في هذا البلد. وسنستمر في دعم إخواننا الصوماليين في جهدهم الرامي إلى بدء عملية إعادة البناء والتأهيل.

إن باكستان تحث مجلس الأمن على أن يبرهن على مصداقيته باتخاذ خطوات فعالة وإيجابية تهدف إلى تقوية دوره في الوساطة والتحكيم في الصومال، وفي سائر الأماكن التي تتسبب النزاعات في خسائر فادحة بالأرواح البشرية والممتلكات والشرف والكرامة. إن أهم هذه العناصر جميعا هو تصميم الشعوب على تحديد مستقبلها تبعا لإرادتها الحرة.

إن صون السلم والأمن هو المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة. وإذا ما انهار السلام في جزء من العالم، فلا يمكن معالجة هذا الانهيار بتجاهله. فللصراعات المحلية أو الوطنية القدرة على تهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. لذا لا يمكن للأمم المتحدة أن

تتهاون في معالجة المشاكل الخطيرة أو أن تتركها على الغارب: فهذا النوع من الإدارة السلبية للأزمات لا يمكن أن يكون تنكرا لولاية الأمم المتحدة نفسها وحسب، بل سيؤدي أيضا إلى صراعات وحروب أكثر دموية وأفدح تكلفة. إن الأمم المتحدة يجب ألا توقف آلياتها الخاصة للمساعي الحميدة أو التحكيم أو الوساطة عندما تخبو الأضواء المسلطة على أزمة ما. لذا ينبغي لمجلس الأمن والأجهزة الأخرى العديدة للأمم المتحدة أن تبقى على اهتمام ومشاركة مطردين ومستدامين بالصراعات التي تديم الضغائن والتي طال أمدها.

لقد ألحق الانفجار الداخلي في الصومال أذى بالغا بالاقتصاد الصومالي ونظام الحكم في الصومال. ويجب على الصوماليين أنفسهم، بالطبع، بلسمة الجروح التي خلفتها الحرب الأهلية، لكن يجب على المجتمع الدولي أن يساعدهم في ذلك. وينبغي لنا ألا ندرج الدول التي تواجه مشاكل داخلية جدية في خانة الدول الفاشلة؛ فهي بحاجة إلى دعمنا المستمر إلى أن تصبح قادرة بالكامل على العمل والتنفيذ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل هذه الكلمة التي ألقيها باسم مجموعة الدول العربية التي أتشرف بتمثيلها لهذا الشهر. اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة على رئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، مؤكدا أن خبرتكم الواسعة، ودرايتكم، ومهارتكم السياسية، ستكون كلها عوامل رئيسية في أعمال ومداولات هذا المجلس في الاتجاه الذي يحقق النجاح.

كما أرجو أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أوجه الشكر والتهنئة إلى سليفتكم سعادة السفيرة السيدة مادلين أولبرايت، المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، على رئاستها القديرة، الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

السيد الرئيس، لقد استقبلت الدول العربية قراركم بعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لاستكشاف السبل الممكنة لمعالجة الوضع المأساوي في الصومال بالارتياح والتأييد وبالغ التقدير. كما أن المجموعة العربية تسجل بالتقدير الجهود الحثيثة التي كرسها المجلس لهذه المشكلة، والقرارات العديدة التي أصدرها حول الموضوع.

فمأساة الصومال كما يعرف المجلس بجانبيها الإنساني والسياسي ما زالت تعصف بهذه الدولة العضو. ولا شك بأن الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن وبجهود الأمين العام للأمم المتحدة، وخاصة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أنشأها هذا المجلس بقراره ٧٩٤ (١٩٩٢) قد أوجدت البيئة المناسبة لتسهيل وإنجاح عمليات المساعدات الإنسانية في الصومال.

وبالرغم من أن العملية كانت ذات طبيعة إنسانية، فإنها ساهمت أيضا إلى حد ما في كبح التردي الاجتماعي والأمني في الصومال، ولعل هذا يفترض أن تقوم الأمم المتحدة، ممثلة بالمجلس، بإكمال المهمة في العمل والمساهمة والبحث عن السبل الكفيلة بإيجاد تسوية سياسية تعيد الأمن والسلام إلى الصومال وشعبه المعرض للمعاناة المستمرة والمآسي المتزايدة.

إننا نؤمن بأن المسؤولية الأساسية والنهائية في تحقيق المصالحة الوطنية والتسوية السياسية وإشاعة الأمن والسلام في الصومال تقع في الدرجة الأولى على عاتق الشعب الصومالي وقياداته وفئاته وممثليه. إلا أن ذلك، وبالرغم من إنهاء عملية الأمم المتحدة، قد لا يسد الطريق أمام مجلس الأمن لاستئناف مساعيه في البحث عن مخرج للمأزق في إطار ما يسمح به الميثاق وضمن الأدوات المتاحة للمجلس، استجابة لما تفرضه عليه طبيعة المرحلة، من أجل مساعدة شعب الصومال في الخروج من محنته البالغة التعقيد.

ولا شك أن أمام مجلس الأمن الكثير من الأحكام المضمنة بقراراته، والتي من شأن متابعتها وتفعيلها أن تساعد المجلس في مساعيه الجليلة في إيجاد أرضية مشتركة للمصالحة الوطنية وحشد الدعم الإقليمي والدولي لتعزيزها، كقاعدة أساسية صلبة، لتسوية سياسية شاملة، وراسخة، للحالة في الصومال. ولا شك بأن تنسيق جهود الأمم المتحدة مع جهود منظمة الوحدة

الأفريقية والجامعة العربية والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة الأخرى والمستمرة ستكون خير سند لجهود المجلس في تحقيق هذا المسعى الحيوي والجليل.

إننا ونحن نتوجه إلى مجلس الأمن ونضع قضية الصومال وقضية الشعب الصومالي أمامه، كجهاز رئيسي مسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، لنأمل أن لا يدخر المجلس أي جهد لاستشكاف السبل وإجراء الاتصالات الممكنة مع كافة الأطراف الفاعلة داخل وخارج الصومال لوضع حد نهائي للأوضاع المتردية والمستمرة، والمساعدة في التوصل إلى حل سياسي يكفل للصومال وحدته، ولشعبه أمنه واستقراره. ونحن في ذلك نؤكد على ضرورة الحفاظ على المناخ المناسب لاستمرار الأنشطة الإنسانية، وعدم افساح المجال لاستغلال أي فراغ نشأ أو قد ينشأ عن انسحاب القوات الدولية. كما نؤكد بهذا الصدد على أهمية الاستمرار في حظر توريد العتاد والأسلحة إلى الصومال بموجب قرار المجلس ٧٣٣ (١٩٩٢) بشكل مستمر ودقيق. ولا يفوتني أن أثني على ما تضمنته كلمات الوفود التي ساهمت في مناقشة هذا الموضوع والتي تضمنت حث هذا المجلس على ارسال بعثة لدراسة الوضع في الصومال بهدف الوصول إلى مقترحات وتوصيات محددة لمعالجة الوضع.

أرجو أن أكرر التأكيد في ختام هذه الكلمة بأننا نؤمن بالدور الجليل والجهود الكبيرة التي اضطلع ويضطلع بها الأمين العام. وقد يكون من المناسب أيضا تفويضه بإرسال ممثل خاص له لاستكشاف الآراء ولمعرفة الاستعدادات المتوفرة لدى الأطراف المختلفة كوسيلة ناجعة لإيجاد خيارات قد تكون الأرضية الملائمة لانطلاق مجلس الأمن في مساعيه الهامة والسياسية المقبلة بصدد معالجة موضوع الصومال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ سليفتكم، السفيرة مادلين ألبرايت، ممثلة الولايات المتحدة، على الاهتمام البالغ الذي أبدته بالقضايا الأفريقية خلال رئاستها للمجلس.

إن التزامكم الشخصي، سيدي الرئيس، والتزام شعب بلدكم المجاور الشقيق، بوتسوانا، بقضية التنمية والسلم والاستقرار في أفريقيا معروفان جيدا في منطقتنا، منطقة الجنوب الأفريقي، ولا سيما بالنسبة لمن تشرفوا منا بالسير ميلا أو ميلين معكم. ولهذا، لا يدهشنا أن يملي عليكم ضميركم المخلص أن تستجيبوا وأن تقدموا فرصة أخرى لسماع صيحة الاستغاثة للشعب الصومالي، التي دفنت عمدا بالتناسي والاهمال.

ويقدر وفد زمبابوي جهود الأمين العام لإبلاغ المجلس حول الحالة المحزنة في الصومال. وبينما نحيي اعتزام الأمين العام الاحتفاظ بمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، فإننا نطلب أن تتخذ الخطوات لإعادة ذلك المكتب إلى مقديشو. وقد اقتنعنا بأن الوجود السياسي لمنظمتنا العالمية في الصومال سيساعد على إعادة بذل المساعي الحميدة التي قد تسفر عن استئناف عملية مشاورات محددة ومفاوضات تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتؤدي إلى إنشاء حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة.

وتثني زمبابوي على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر الوكالات الإنسانية الدولية الأخرى على تفانيها وتصميمها في بذل الجهود الضخمة من أجل تقديم المساعدة إلى شعب الصومال. إننا نشجعها على مواصلة مساعيها المثمرة للغاية في الصومال من أجل منع العودة إلى الحالة الإنسانية الخطيرة التي سادت ذلك البلد قبل وزع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في عام ١٩٩٣. ومن المؤسف أن تسليم المساعدة الإنسانية في الصومال سيظل معرضا للمخاطر بقدر كبير، وأن مجموعات معينة في ذلك البلد هي في مسيس الحاجة إلى تلك المساعدة وستظل محرومة منها ما دام الصراع هناك دون حل. وإن شعب الصومال، وأولئك الذين لا يزالون يعرضون حياتهم للخطر بينما يسلمون المعونة الغوثية إلى ذلك البلد الذي مزقته الحرب، لا يسعنا أن نخيب أملهم.

ولهذا نشجع الأمين العام على مواصلة دبلوماسيته الهادئة في الصومال بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والدول المجاورة لمحاولة وتحديد كيفية قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة بنشاط إلى شعب الصومال. وتقرير ما إذا كان شعب الصومال سيتلقى المساعدة أو لن يتلقاها يجب ألا يستند إلى تعقيد المسألة أو سهولتها؛ كما لا يجب الحكم بسهولة على ما إذ كان ذلك الشعب يستحق المساعدة أو لا يستحقها. فمهما كان تقييم الايجابيات والسلبيات الخاصة بالمسألة، فإن شعب الصومال بحاجة إلى المساعدة بقدر حاجة شعب البوسنة والهرسك.

وإذا كان على الأمم المتحدة أن تحافظ على هيبتها ومصداقيتها، فإنها يجب أن تبتعد عن جميع مظاهر المعايير المزدوجة. ويجب ألا يسمح قط بظهور الانطباع بأن الدول الأعضاء التي تمتلك القوة السياسية والموارد الأخرى ستوجه منظمتنا العالمية نحو الانخراط الجاد فقط في معالجة الصراعات التي تربطها بضحاياها إما علاقة قرابة عرقية وثيقة أو معالجة الصراعات التي تهمها بسبب القرب الطبيعي أو الجغرافي.

وبينما نهيب بالأمم المتحدة أن تساعد في تعزيز الحوار والمصالحة في الصومال، فإننا نعترف بحقيقة أن منظمتنا لا تستطيع أن تفرض السلم لا على ذلك البلد ولا على أي بلد آخر. إننا ندرك أن شعب الصومال هو وحده المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان عودة السلم إلى بلده. ولهذا نؤكد من جديد نداءنا إلى الشعب الصومالي، ولا سيما إلى قادته السياسيين والفصائل السياسية، أن يسعوا إلى بدء حوار مستمر ومستدام من أجل إيجاد حل سياسي دائم.

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون مناشدة أخوة الجنس البشري وروح "القرية العالمية" التي أشار اليها فخامة روبرت موغابي رئيس جمهورية زمبابوي في بيانه بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويجب أن يدرك شعب الصومال أن الصراع في بلده يلقي به وبنا في براثن الفقر وانعدام الأمن. إنه لا يلحق الضرر بنفسه فقط، بل بجميع جيرانه في هذه القرية العالمية. وإنه يتحمل مسؤولية تجاه نفسه وتجاه بقية العالم. ويجب على المجتمع الدولي، من جهته، أن يدرك أن الصراع في الصومال يشكل تهديدا للسلم والأمن. فهو يلحق الموت والدمار ويولد لاجئين يتعين علينا أن نعتني بهم. إنه يؤثر على اقتصاد العالم ويدمر بيئتنا. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع فقط بالولاية التي أناطتها بها قريتنا العالمية هذه: الى صون السلم والأمن في العالم.

وعندما يحكم التاريخ على هذا الجيل، فإن الصومال ورواندا وغيرهما ستتكلم بصوت أعلى من أصوات جميع الشهود الآخرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل أوغندا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موكاسا - سيسالي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم.

إن بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ يعبر عن الشواغل والآراء الرئيسية لوفد بلدي، نظرا للحقيقة المأساوية، وهي أنه، بالرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا للسير قدما لتهيئة حالة شاملة من السلام والأمن في الصومال، ما زال تحقيق هذا الهدف يستعصي علينا.

إن أوغندا تؤيد السلامة الاقليمية للصومال وشاركت في العديد من المحاولات لإيجاد تسوية سلمية للصراع، مع أنه داخلي، وذلك عن طريق المفاوضات. ولهذا، مما يبعث على الأسف أن الحالة في الصومال منذ سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونيصوم ٢) ما زال التنبؤ بها غير ممكن بحيث أنها تتسم بالصراع وعدم الاستقرار والخروج على القانون.

ولا تعترف الحكومة الأوغندية بأي فصيل يزعم أنه يمثل الحكومة في الصومال، ونحن في أوغندا نؤيد كل الجهود المبذولة، على الصعيدين الدولي والاقليمي، للنهوض بالمصالحة الوطنية في الصومال، بما فيها تلك التي تجري تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية من

خلال البيان المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الصادر عن الجهاز المركزي لآلية منع الصراع وإدارته وحسمه.

وما زال وفد بلدي يشعر بالجزع إزاء انتشار أعمال الإجرام التي تسود الصومال، وتتخذ شكل عمليات خطف وقتل عشوائي لموظفي الوكالات الإنسانية الدولية. ونشعر بالقلق على حد سواء حيال النتائج التي أسفر عنها إغلاق الميناءين الجوي والبحري في مقديشيو، ولا سيما الأثر الذي تركه هذا الإغلاق على تدفق المساعدة الإنسانية والمعونة الطارئة، وبخاصة التلقيح والتدابير الأخرى الرامية الى التحكم بانتشار الأمراض الوبائية.

وتشعر أوغندا أيضا بالقلق إزاء الأنشطة التي تضطلع بها بعض الكيانات الأجنبية الخاصة والتي تغري بالتدفق المزعوم للأسلحة الى الصومال. وفي هذه المسألة، فإن وفد بلدي يؤيد استمرار الحظر الشامل للأسلحة على الأراضي الصومالية وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).

ونود أن نضم صوتنا الى أصوات من سبقنا من المتكلمين الذين أشادوا بعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي ونحث على تعزيزه ووزعه في مقديشيو في نهاية المطاف عندما تسمح الظروف بذلك. وفي الوقت نفسه، يتعين على الزعماء الصوماليين أن يتنازلوا قليلا عن كبريائهم وأن يرتفعوا الى مستوى المناسبة، بما يسمح للمجتمع الدولي أن يمد يده اليهم ويساعدهم في الخروج من هذه المشكلة المستعصية.

وأخيرا، يتطلع وفد بلدي الى اليوم الذي تستعيد فيه الدولة الصومالية الموحدة والمسالمة مكانها الحقيقي بها في صفوف الأمم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة، الذي وجه اليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بداية، السيد الرئيس أن أشكرك على لطفك، ومن خلالك أتوجه بالشكر الى جميع أعضاء المجلس الذين تكرموا بما يكفي لتأييد اشتراك وفد منظمة الوحدة الافريقية. وأتوجه بالشكر الى جميع الذين سعوا لانتشال هذه المسألة من هوة النيسان.

وفي الواقع، فإن الحرب الأهلية التي عصفت بالصومال طوال بضع سنوات ما زال يتعين ايجاد تسوية سلمية لها، والبلد ما زال دون حكومة مركزية. وفي ضوء هذا، فإن الأحداث التي وقعت خلال الأشهر الستة الماضية لم تكن مشجعة. لقد اشتعل القتال في الشمال الغربي، في مطار هرغيسا؛ وفي آب/أغسطس نشب القتال بين العديد من عشائر عيسى؛ وفي منطقتي زيلا ولوغهاي في تموز/يوليه وآب/أغسطس، مما أدى الى إغلاق الحدود مع جيبوتي؛ وأخيرا في بلدتي عبد القادر وجدهي، قرب الحدود الاثيوبية، حيث استعادتهما القوات الموالية للسيد ايغال من ميليشيات عيسى. وفي الجنوب، فإن أنصار الجنرال عيديد ما فتئوا يقاتلون الميليشيات التابعة لجيش المقاومة الراهانوينية في بيداو وفي محيطها وميليشيات علي مهدي وعثمان أتو في مقديشيو.

ومن المعروف جيدا أن ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ صومالي قد فروا في السنوات الأخيرة الى البلدان المجاورة، بينما يوجد داخل الصومال نفسها نصف مليون نازح. ونتيجة للقتال المشتعل في الشمال الغربي والزيادة في تكلفة المعيشة، فإن تحركات السكان قد لوحظت باتجاه جيبوتي واثيوبيا. وينبغي الإشارة أيضا الى أن أكثر من ٤٠٠ شخص، من الصومال الجنوبي أساسا، قد وصلوا الى بوساسو، في الشمال، بعد أن طردوا من اليمن في ٢٩ آب/أغسطس الماضي. وقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مساعدة الى تلك المجموعة، التي تشتمل على عدد كبير نسبيا من الأطفال دون مرافقين.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا الترحيب باستمرار عمليات إعادة اللاجئين الصوماليين الى وطنهم ممن ذهبوا الى كينيا. ومن بين هؤلاء، فإن ٥٨٨ ٣ ممن كانوا يعيشون في مخيم مارافا قد عادوا الى منطقة جوبا السفلى، وغادر ٩٣٤ ٢ مخيم داداب الى منطقة جوبا الوسطى. ونلاحظ أنه طوال الشهور الـ ١٨ الماضية، ساعد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في إعادة ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ صومالي تقريبا الى وطنهم ويأمل بأن ينقل ٠٠٠ ٢٠ لاجئ آخر عن طريق الجو والبر والبحر بنهاية ١٩٩٦.

ولكن هذا بالطبع ليس إلا جزءا من المشكلة. وقد تناول مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الثالثة والستين تلك المسألة. فأعرب أولا عن امتنانه لسعادة السيد أتو ميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يتمتع أيضا بولاية خاصة. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة في الصومال والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات الرامية إلى استئناف عملية المصالحة الوطنية وإنشاء سلطة وطنية عريضة القاعدة. ولهذا ناشد مجلس الوزراء الفصائل الصومالية أن تمتنع عن أي نشاط يمكن أن يجرف البلد في حرب واسعة النطاق.

وقبل كل شيء، حث مجلس الوزراء القادة الصوماليين على اتخاذ اجراء عاجل لتعزيز الحوار بغية إنشاء سلطة وطنية عريضة القاعدة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. كما قرر المجلس أن تقوم البعثة الثلاثية بزيارة أخرى للصومال للإبقاء على اتصالات مباشرة مع مختلف الفصائل الصومالية، وتقييم الحالة على الطبيعة.

ولا تزال الحالة الإنسانية تُشكل مصدرا للقلق. وتفيد التقارير بوجود انخفاض كبير في الغذاء، وخاصة في منطقة باسي التي تعاني من جفاف حاد. وتود منظمة الوحدة الأفريقية أن تغتنم هذه الفرصة لتناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة. إن الحالة خطيرة - بل أخطر مما نود أن نعترف به.

وعليه، نناشد المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية تقديم المعونة للصومال فالبلد يستحق تلك المعونة، وقد حان الوقت الآن لتأييد اقتراحات تونس وإثيوبيا، وإعادة التأكيد على تأييدنا لإقامة تمثيل دائم للأمم المتحدة في الصومال، الذي نعتقد أنه أصبح ضرورة حتمية. وإنني لواثق بأن ندائي هذا سيستجاب له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل رواندا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يوافق وفد بلدي على البيان الذي أدلى به رئيس المجموعة الأفريقية التي تنتمي رواندا إليها.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في الصومال. ورغم أن هذا التقرير يبدو تقريرا روتينيا، فهو على الأقل يُذكرنا بأن الصومال موجود وأن مشاكله ما زالت قائمة.

ونهنئ الشعب الصومالي ومختلف القادة الصوماليين على الجهود التي بذلوها في محاولة إيجاد أرضية مشتركة لإنشاء حكومة وطنية. كما نشيد بالجهود الدبلوماسية التي اضطلع بها القادة في أفريقيا.

ونهنئ أيضا منظمة المؤتمر الإسلامي التي بادرت بعقد اجتماع لمختلف الزعماء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، للتشجيع على تنفيذ اتفاقات نيروبي.

وأهنئ منظمة الوحدة الأفريقية على جهودها ومبادراتها لتيسير الاتفاق بين الفصائل الصومالية. ونهنئ كذلك جامعة الدول العربية. ونعرب عن تشجيعنا للمنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها لما بذلته من تضحيات من أجل الشعب الصومالي.

قبل ساعات قليلة من بدء هذه المناقشة المتعلقة بالصومال، كنا نصدر إعلانات رسمية تغطيها الأقمار الصناعية عن برامج التنمية في أفريقيا. وهذا جعلنا ننسى للحظة واقع أفريقيا ومشاكلها. ولكننا لا يمكن أن نخدع أنفسنا بشأن هذه المشاكل لأنها القدر اليومي لألوف الناس.

ولا يجوز لنا أن ننسى أن الصومال ليس حالة منعزلة في أفريقيا؛ فهناك أيضا رواندا وبوروندي وليبريا وسيراليون وغيرها. وسوء الحظ الذي حل بتلك البلدان لا يختلف كثيرا من بلد لبلد، فقد أصبح قاسما مشتركا لمعظم البلدان الأفريقية. وهذا ما يجعل وفد بلدي يأمل في ألا تُعطي هذه المناقشة العامة بشأن الصومال المشاركين فيها إحساسا بالرضا عن الذات. بل إننا نأمل في أن تؤدي إلى حفز التفكير في مجلس الأمن والأمانة العامة لهذه المنظمة، وفيما بين الصوماليين وجميع الأفارقة الذين هم ضحايا أوضاع كثيرا ما تكون خارجة عن سيطرتهم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يندد بممارسة الحدود الدنيا التي أخذت هذه المنظمة تعتمدها بشكل متزايد، والمتمثلة في التخلي عن بلدان أعضاء تواجه صعوبات. فقد شهدنا هذه الممارسة في الصومال وفي رواندا وإلى حد ما في ليبريا. والكل يعرف أن سحب قوة الأمم المتحدة من الصومال ساعد على زيادة الفوضى هناك. وإبادة الأجناس في رواندا كانت ممكنة نتيجة سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ومع ذلك، فإن نفس المنظمة مستعدة للتدخل في أماكن أخرى، في بلدان تعاني من نفس المشاكل ولكنها أقل حدة.

وقد أثبتت التجربة أن البلدان المتخلى عنها تواجه في نهاية المطاف كوارث يصعب عليها الخروج منها. وفي الأجل الطويل، فإن التقاعس عن اتخاذ موقف سياسي أو اتخاذ مواقف غير ملائمة، علاوة على ضعف الدبلوماسية الوقائية التي تُعد هذه المنظمة نصيرها القوي، كل هذا يعني أن المنظمة والمجتمع الدولي يدفعان ثمنا باهظا لمعالجة الضرر الذي تسببه السياسة الفاشلة؛ وستتحمل المنظمة المسؤولية أمام التاريخ، وبالذات عن معالجتها للحالة في البلدان الأفريقية التي أهملت رغم البيانات الرسمية.

وبالنسبة للصومال فإن الصوماليين أنفسهم هم المسؤولون عن إيجاد حل لمشاكلهم. والأمين العام يُسجل في تقريره الجهود المبذولة لتشكيل حكومة. ومع ذلك فقد قالت الأطراف إنها بحاجة إلى وسيط يجمع بينها، وإلى الموارد اللازمة وإلى محفل. والقادة الصوماليون مستعدون للحوار، وقد أعربوا عن رغبتهم في ذلك. ونفس القادة ناشدوا أيضا الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور المسهل والوسيط.

فما هي جدوى وجود عدة مكاتب للأمم المتحدة من أجل الصومال في كينيا؟ إنه لمن الصعب قياس فعاليتها. وكل مكاتب الأمم المتحدة، مثل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فضلت البقاء في نيروبي. ووفد بلدي مقتنع بأن إنشاء ما يُسمى بالمكتب السياسي للصومال في نيروبي لا يفيد الصوماليين ولا وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. وآخر تقرير للأمين العام عن الصومال لا يُشير إلى أية مبادرة هامة اتخذها ذلك المكتب طيلة عام ١٩٩٥.

إن حرمان الصومال من وجود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مقديشو أعطى إشارة خضراء لمختلف الفصائل. والصوماليون وقادتهم يحتاجون إلى الوقت لتجاوز الصراع وتضميد الجراح وإيجاد أرضية مشتركة. ونحن ندرك أهمية الأمن بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة، ولكننا أيضا نعلق أهمية كبرى على مشاركة من يعنيهم الأمر - وهم الشعب الصومالي في هذه الحالة - في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. ومع ذلك، طلب القادة الصوماليون إعادة إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مقديشو. ووفد بلدي يأمل مخلصا أن يُصغى إلى هذا النداء المشروع ويستجاب له. ولا بد من إيلاء اهتمام كبير للحالة في الصومال الذي هو دولة عضو في هذه المنظمة، وهو أمر يكتسي مزيدا من الأهمية في ضوء المشاكل التي يواجهها الصومال.

ختاما، يهيب وفد بلدي بمجلس الأمن والأمانة العامة أن يتيحا للشعب الصومالي فرصة لأن يجد بنفسه حلا لمشكلته. وينبغي للمجلس أن يستأنف الاتصال بمختلف القادة الصوماليين وأن يستمع إليهم دون تحيز. وعلى المجلس أن يُساعدهم على تشكيل المحفل الذي يقولون إنهم يريدونه لتيسير الحوار بينهم. وينبغي مواصلة تقديم المعونة الإنسانية، ولكن مع مراعاة أن أكثر الاحتياجات إلحاحا هو إيجاد حل سياسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠